

المؤشرات

الاقتصادية

Economic Indicators



بنك الاستثمار القومي

National Investment Bank

تنمية مصر رسالتنا



قطاع الاستثمار والموارد
الدعم الفني للاستثمار

بنك الاستثمار القومي

National Investment Bank



المؤشرات

الاقتصادية

Economic Indicators

مجلد (٤) يناير ٢٠١٩

العدد الثاني عشر

مجلس الإدارة

وزير التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري	الدكتورة / هالة حلمي السعيد (رئيس)
نائب رئيس مجلس إدارة بنك الاستثمار القومي والعضو المنتدب	السيد / محمود منتصر إبراهيم (نائب)
وزير الاستثمار الأسبق	السيد / أسامة عبد المنعم صالح (عضو)
نائب محافظ البنك المركزي المصري	الأستاذة / لبنى هلال (عضو)
رئيس مجلس إدارة بنك مصر	السيد / محمد محمود الأتربي (عضو)
مستشار السيدة الدكتورة/ وزيرة التضامن الاجتماعي	السيد / عمر محمد حسن (عضو)
نائب رئيس مجلس الدولة رئيس إدارة فتوى رئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء وملحقاتها	المستشار / علاء الدين شهاب أحمد (عضو)
رئيس مجلس إدارة البورصة المصرية الأسبق	الدكتور / خالد سري صيام (عضو)
الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	السيد / محسن عادل (عضو)
وكيل المحافظ لقطاع الرقابة والإشراف	السيد / شريف عاشور (عضو)
مستشار السيد الدكتور / وزير المالية	السيد / ابوبكر عبد الحميد حسن (عضو)
الرئيس السابق للهيئة العامة للرقابة المالية	السيد / شريف سمير محمود سامي (عضو)

المحتويات

الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر	٤
أسعار البترول وتأثيرها على الدعم	٩
الاستثمار في البنية التحتية في مصر	١٢
أهم مؤتمرات الاقتصاد المصري	١٥
برنامج الطرقات الحكومية المصرية	٢٣
أفاق برنامج الإصلاح الاقتصادي	٢٦
تمويل الخطة	٣٢
لمحة موجزة عن مساهمات البنك	٣٤

الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر



يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أفضل أنواع الاستثمارات لكونه استثماراً منتجاً ولمساهمته في التنمية الاقتصادية من خلال اعتماده على الاستقلال الأمثل للموارد والبحث والتطوير وتوفيره للبرامج التدريبية والمعرفة للعمالة الوطنية، ونقل وتوطين التقنيات الحديثة مما يؤدي إلى تحقيق الوفورات الاقتصادية والمنافع الاجتماعية. وبالتالي، خلق المزيد من فرص العمل والحد من البطالة، وتحسين ميزان المدفوعات من خلال التأثير الإيجابي على الحساب الرأسمالي الذي تسجل فيه تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والتأثير الإيجابي على الميزان التجاري من خلال زيادة التبادل التجاري مع دول العالم نتيجة زيادة القدرات التصديرية وفتح أسواق جديدة للدولة المضيفة.

ارتفاع صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر خلال النصف الأول من ٢٠١٨ إلى حوالي ٣ مليارات و٩٥٦,٦ مليون دولار مقابل ٣ مليارات و٦٤٥,٨ مليون دولار خلال نفس الفترة من ٢٠١٧ حسب بيانات البنك المركزي

الإجراءات التي اتخذتها مصر لجذب الاستثمار الأجنبي

تبذل مصر جهداً كبيراً لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وذلك من خلال تحقيق الاستقرار الاقتصادي و الذي يمثل مرحلة تالية في الأهمية بعد الاستقرار السياسي وتمثل أهم الإجراءات التي تم اتخاذها لتوفير مناخ مناسب للاستثمار من خلال ما يلي :

الجهود التي بذلتها الحكومة لتهيئة مناخ الاستثمار خلال العامين الماضيين ضمن إجراءات الإصلاح الاقتصادي الذي تنفذه بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي وأبرزها تحرير سعر الصرف ، في نوفمبر 2016 والتراجع الحاد في الجنيه والذي كان من المفترض أن يساهم في جذب الاستثمار، إلى جانب القضاء على مشكلة نقص العملات الأجنبية

ومن المتوقع تباطؤ التضخم السنوي إلى متوسط ١٣ في المئة في السنة المالية ٢٠١٨ - ٢٠١٩ و ١١ في المئة في السنة المالية ٢٠١٩ - ٢٠٢٠ ويتزامن ذلك مع استقرار في سعر الصرف . الأجنبي في المدى القصير، ما يفضي إلى تحسين مناخ الاستثمار وحفز النمو. كما سجل الناتج المحلي الإجمالي ٥,٣ في المئة في السنة المالية ٢٠١٧ - ٢٠١٨، ومتوقع أن يصل إلى ٥,٨ في المئة في السنة المالية ٢٠١٨ - ٢٠١٩، و ٦ في المئة في السنة المالية ٢٠١٩ - ٢٠٢٠. وأكدت كريستين لاجارد مدير عام صندوق النقد الدولي ان معدل النمو في مصر يعتبر من اعلى المعدلات في منطقة الشرق الأوسط بأكملها.

تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالمياً خلال النصف الأول من ٢٠١٨ بنسبة ٤١% لتصل إلى حدود ٤٧٠ مليار دولار مقابل ٧٩٤ مليار دولار خلال نفس الفترة من ٢٠١٧

- كما وصلت نسبة عجز الموازنة الكلي إلى الناتج المحلي إلى أقل من ١٠% للمرة الأولى منذ عام ٢٠١١ في السنة المالية الحالية، و متوقع ٨,٤ في المئة في ٢٠١٨ - ٢٠١٩، و٧,١ في المئة في ٢٠١٩ - ٢٠٢٠. كما أن ميزان المدفوعات حقق فائضاً بنحو ١١ مليار دولار خلال التسعة أشهر الأولى من عام ٢٠١٨/١٧، في ضوء نمو الصادرات السلعية بنسبة ١٨%، ونمو فائض الميزان الخدمي بنسبة ١٣٨%، وتحويلات العاملين بنسبة ٢٣%.
- الدولة المصرية تعمل وفق استراتيجية لترويج الاستثمار، تم إنجاز الكثير منها، لاسيما في مجال الإصلاحات التشريعية، سواء بإصدار قانون الاستثمار، أو قانون الإفلاس، وقانون التعامل في البورصة، والقانون المنظم للغاز، وغيرها. والعمل على الإسراع بحل مشاكل المستثمرين الكبار، حيث أن الدولة قطعت شوطاً كبيراً في هذا الملف، من خلال لجان فض منازعات الاستثمار. ولقد أعد مجلس إدارة هيئة الاستثمار استراتيجية للترويج للفرص الاستثمارية داخل وخارج مصر خلال الفترة القادمة، لتعريف المستثمر بأبرز الفرص الاستثمارية المتاحة بالسوق المحلي وتحقيق خطة الحكومة بجذب ١١ مليار دولار استثمارات أجنبية مباشرة. هذا بالإضافة إلى إنجاز إصلاحات مؤسسية، من أهمها تطوير مراكز خدمات المستثمرين، والتي يتم خلالها تطبيق نموذج السبائك الواحد، والذي ساهم كثيراً في التيسير على المستثمرين وتعديل بعض السياسات النقدية التي تضمن توفر العملة الأجنبية مثل تعويم الجنيه. كما قامت الحكومة بإصدار قانون لتسهيل إصدار التراخيص الصناعية والذي اختصر فترة إصدار التراخيص لمعظم المشروعات الصناعية إلى أسابيع بدلاً من نحو عامين في السابق.
- التركيز على المشروعات الضخمة لتطوير البنية الأساسية بما في ذلك محور قناة السويس والعاصمة الإدارية الجديدة، إضافة إلى الاستثمارات التي تقوم بها مصر في مجال البنية الأساسية.

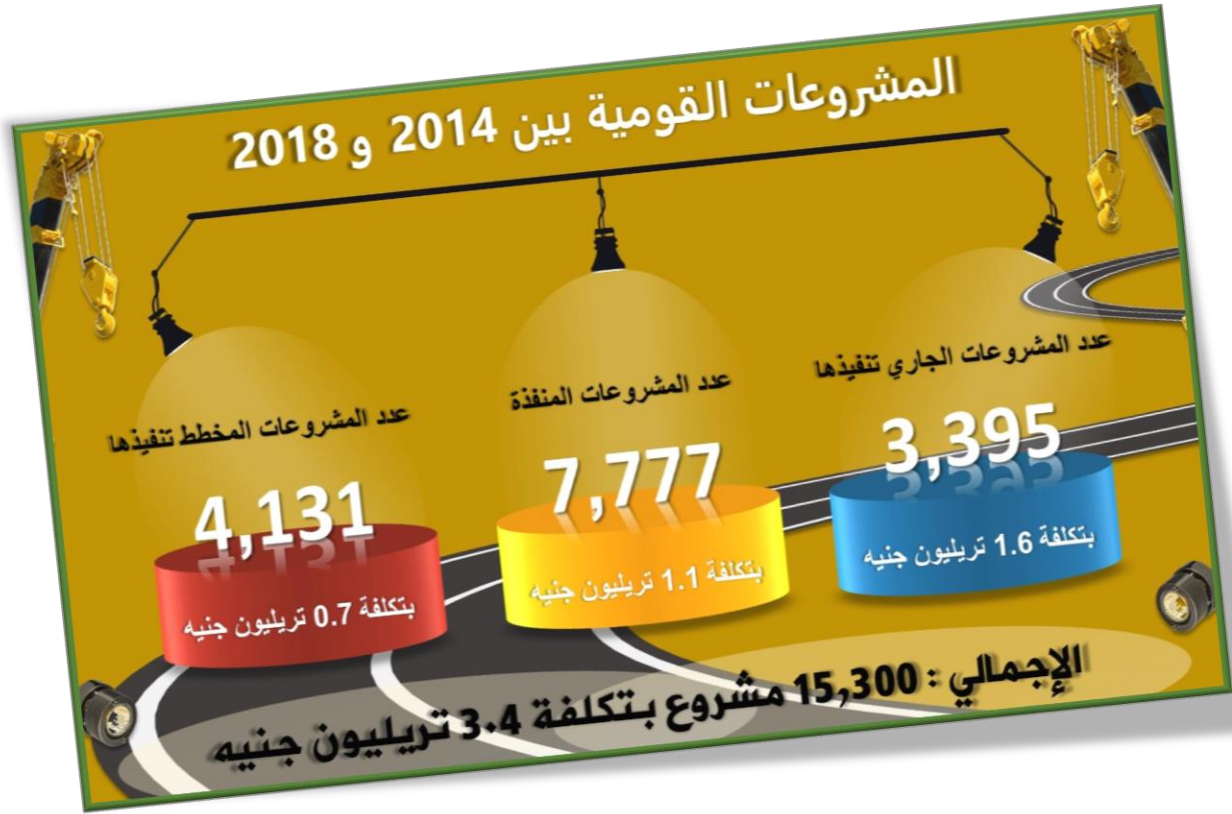
وقد بلغ معدل نمو قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى مصر ٢٥,٢٥% خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠١١ لتحتل مصر المركز ٣٨ (من ٢١١ دولة) بقيمة ٨,١ مليار دولار تمثل ٥١,٤٦% من إجمالي الاستثمارات العالمية عام ٢٠١٦ مقارنة بالمركز ٦٩ عالمياً بقيمة ٥١٠ مليون دولار تمثل ٥,٠٧% من إجمالي الاستثمارات العالمية عام ٢٠١١

أظهر تقرير مجلس التجارة والتنمية التابع للأمم المتحدة "الأونكتاد"، أن مصر أصبحت أكبر مستقبل لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في قارة أفريقيا خلال النصف الأول من عام ٢٠١٨، وجاء ذلك بعد أن سجلت مصر زيادة ٢٤% بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال النصف الأول من عام ٢٠١٨ مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠١٧

تقييم المؤسسات الدولية لمصر



- بحسب تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٨ الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "اونكتاد" في يونيو ٢٠١٨، تصدرت مصر الدول الأفريقية، في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال عام ٢٠١٧. رغم تراجعها بنسبة ٨,٨% على أساس سنوي، مسجلة ٧,٤ مليار دولار. وأشار التقرير إلى أن الاستثمارات الوافدة إلى مصر كانت ناتجة عن الزيادة الكبيرة في الاستثمارات الصينية في الصناعات الخفيفة. وبحسب التقرير فإن الاستثمارات الأجنبية المباشرة حول العالم تراجعت خلال العام الماضي بنسبة ٢٣% لتصل إلى ١,٤٣ تريليون دولار. كما تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى أفريقيا بنسبة ٣% خلال عام ٢٠١٧ نتيجة "أسعار النفط الرخيصة والتأثيرات طويلة الأجل من انهيار السلع الأساسية".
- في سبتمبر ٢٠١٨ رفعت وكالة موديز للتصنيفات الائتمانية "موديز"، النظرة المستقبلية لمصر إلى إيجابية مع تثبيت التصنيف عند B3، مؤكدة أن تغيير النظرة المستقبلية إلى إيجابية يرجع إلى استمرار التحسن الهيكلي في الأوضاع المالية العامة للبلاد وبيئة الأعمال، ما يحقق مسار نمو مستدام وتعامل قادر على تحسين القدرة التنافسية واستيعاب القوى العاملة.
- كشف تقرير التنافسية العالمية الذي أطلقه المنتدى الاقتصادي العالمي في ١٧/١٠/٢٠١٨، أن مصر أصبحت تسبق ٤٦ دولة هذا العام بعد أن كانت تسبق ٣٧ دولة فقط في العام الماضي. وجاء أكبر صعود لمصر في مجال الابتكار بصعودها ٤٥ مركزاً عالمياً. وزاد ترتيب مصر في البنية الأساسية بصعودها ١٥ مركزاً لتحتل المركز ٥٦ العام الحالي، بعدما كانت تحتل المركز ٧١ عالمياً. كما تحسّن ترتيب مصر في سوق العمل بارتفاع ٤ مراكز عن العام الماضي، بفضل الاستثمارات الجديدة وخلق فرص عمل للشباب والمرأة، كما زاد ترتيب مصر في حجم السوق لتحتل المركز ٢٤ عالمياً، بسبب القوة البشرية التي تتميز بها.



استثمارات الأجنب في مصر

وحسب تقرير مصر في ارقام ٢٠١٨ والذي يصدره الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء ان هناك العديد من الدول التي رفعت حجم استثماراتها في مصر خلال العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٧، والتي بلغ عددها ٢١ دولة منها ٥ دول عربية، تمثلت في "الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، إيطاليا، بلغاريا، بلجيكا، النمسا، قبرص، رومانيا، بولندا، التشيك، مالطا، السعودية، الكويت، الأردن، لبنان، اليمن، سويسرا، اليابان، كندا، الصين، برمودا". ومن إجمالي الـ ٢١ دولة التي ضاعفت ورفعت حجم استثماراتها في مصر، جاءت ٨ دول تجاوزت نسبة الزيادة في تدفقاتها ومستروعاتها بمصر ١٠٠%، تمثلت هذه الدول في "أمريكا، فرنسا، بلغاريا، بلجيكا، رومانيا، مالطا، برمودا". أما الدولة الثامنة والتي تعد مفاجأة، هي دولة اليمن، فالبرغم مما تشهده اليمن من اضطرابات سياسية أثرت على وضعها الاقتصادي، ضاعفت اليمن حجم استثماراتها بمصر بنسبة ٢٠٠% خلال العام المالي الماضي ٢٠١٦/٢٠١٧، عن العام السابق له، وأنتار التقرير الإحصائي، إلى أن الأردن تعتبر أكثر الدول العربية التي ضاعفت حجم استثماراتها بمصر أيضاً بعد اليمن، حيث بلغت نسبة الزيادة في حجم الاستثمارات الأردنية بمصر ٥٩,٤%، بالغة ٣٤,٦ مليون دولار خلال العام المالي الماضي، مقابل ٢١,٧ مليون دولار في العام المالي السابق له.

خطط الحكومة لزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر

جذب الكيانات الاستثمارية العالمية الكبرى

✓ كلف رئيس الوزراء بالعمل على وضع خطة تستهدف جذب الكيانات الاستثمارية العالمية الكبرى وتوطينها في مصر، لافتاً إلى أن الدولة اتخذت خطوات تشريعية مهمة جداً لإيجاد مناخ جاذب للاستثمار، بالتوازي مع خطوات الإصلاح الاقتصادي، كما يتم العمل على منح التيسيرات، وإزالة المعوقات البيروقراطية، المتمثلة في تيسير الحصول على الموافقات المختلفة من الجهات والوزارات، والاعلان عن محفزات جديدة للاستثمار

الوصول بصافي الاستثمار الأجنبي المباشر لـ ٢٠ مليار دولار

✓ وكانت وزيرة التخطيط قد صرحت بان مصر تستهدف زيادة الاستثمار الأجنبي ٣٩% إلى ١١ مليار دولار في ٢٠١٨-٢٠١٩ من ٧,٧ مليار دولار في السنة السابقة. وذكرت الوزيرة أن خطة التنمية المستدامة المتوسطة المدى ٢٠١٨-٢٠٢٢ التي تتبناها مصر تستهدف الوصول بصافي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى نحو ٢٠ مليار دولار في السنة الأخيرة من الخطة ٢٠٢١-٢٠٢٢.

أسعار البترول العالمية وتأثيرها على الدعم في مصر

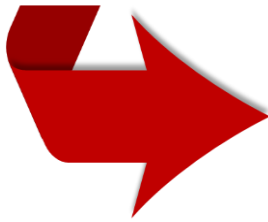


مرت أسعار النفط بحالة تشبه السقوط الحر منذ مطلع أكتوبر ٢٠١٨ حيث تراجعت إلى أسعار بداية عام ٢٠١٨، عند مستويات الـ ٦٥ دولاراً أمريكياً للبرميل، وهو ما يعني تخلي النفط عن أعلى مستوياته على مدار أربعة أعوام عند ٨٥ دولاراً أمريكياً للبرميل ليستقر عند ٦٠ دولاراً أمريكياً تقريباً. وبما أن مصر مستورد صافي للنفط، فإنها من المستفيدين من أي تراجع بالأسعار العالمية للنفط.

ما دوافع تراجع أسعار النفط؟



استثناء ٨ دول من حظر استيراد النفط الإيراني: بدأت مخاوف فرض عقوبات أمريكية على النفط الإيراني وانعكاسها على سعر الخام العالمي في الثلاثيني عقب إقدام الرئيس الأمريكي دونالد ترامب على السماح لثمانى دول باستيراد الخام الإيراني، وهو ما أسهم في تراجع أسعار النفط.



رفع الولايات المتحدة الأمريكية إنتاجها من النفط: أنتشرت تقارير حديثة صادرة عن إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA) ومنظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC) إلى زيادة إنتاج حقول النفط البرية الأمريكية وخاصة المنتجة للنفط الصخري.



خفض التوقع لنمو الاقتصاد العالمي من ٣,٩% في عام ٢٠١٨ إلى ٣,٧% في عام ٢٠١٩ على خلفية تباطؤ نمو الاقتصاد الصيني من ٦,٦% في عام ٢٠١٨ إلى ٦,٢% في عام ٢٠١٩، وهو ما سيؤثر على الطلب على النفط.



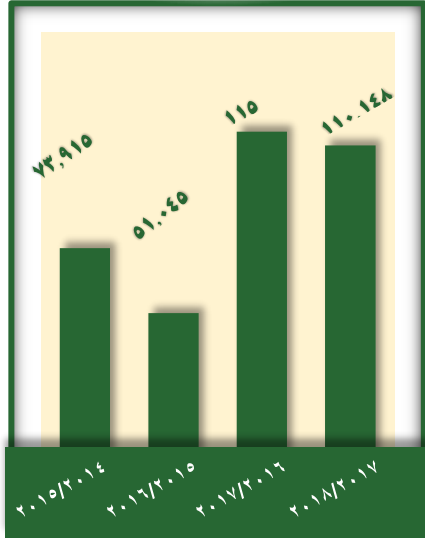
التقرير الأخير لمنظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC): حيث قامت منظمة أوبك بإصدار تقرير في ١٣ نوفمبر ٢٠١٨، خفضت فيه توقعاتها للطلب العالمي على النفط بنحو ٧٠ ألف برميل يومياً إلى ١٠٠,٠٨ مليون برميل يومياً في عام ٢٠١٩ مقابل ١٠٠,١٥ مليون برميل حالياً.



تصريحات ترامب على موقع تويتر: احتوت إحدى التغريدات الأخيرة للرئيس الأمريكي على عبارة "من المفترض أن تتواجد أسعار النفط عند مستويات أكثر انخفاضاً"، في إشارة إلى قيام كل من أعضاء منظمة أوبك وروسيا بالتنسيق فيما بينهم لمد اتفاقية خفض الإنتاج في عام ٢٠١٩.



ما مردود تراجع أسعار النفط على مصر؟



تعادل كل زيادة بنحو دولار أمريكي واحد في السعر العالمي للنفط زيادة تتراوح بين ٣ و٤ مليارات جنيهه بعجز الموازنة العام لمصر، وفقاً لما تشير إليه بيانات حكومية سابقة بشأن الموازنة العامة. ومن ثم فإن تراجع أسعار النفط عالمياً يحمل مردوداً إيجابياً بدوره، علماً بأن أسعار النفط العالمية قد ارتفعت خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠١٨ / ٢٠١٩ إلى مستويات تجاوزت سعر برميل النفط المحدد عند ٦٧ دولار أمريكي للبرميل بالموازنة العامة للعام المالي ٢٠١٨ / ٢٠١٩ وبالتالي فإن تراجع أسعار النفط لمستوى أقل من ٦٥ دولاراً أمريكياً للبرميل يحقق وفراً في الإنفاق العام. وعلى هذه الخلفية فإن استمرار استقرار أسعار النفط عند مستويات منخفضة سيساعد مصر على خفض عجز الموازنة إلى المستوى المستهدف من الحكومة عند ٨,٦% من الناتج المحلي الإجمالي، علاوة على تحقيق فائض أولي بنسبة ٢%، وذلك بفضل خفض الإنفاق على دعم المنتجات البترولية. وعلى صعيد العملة الأجنبية، فإن تراجع أسعار النفط سيمكن مصر من ترشيد إنفاق احتياطي العملة الأجنبية التي يتم استغلال جزء كبير منها لتلبية احتياجات مصر من الواردات ومنها المنتجات البترولية.

حجم دعم الدولة للوقود						
المازوت	سولار	بنزين 92	بنزين 80	أسطوانة هونجزي لتجري	أسطوانة هونجزي المنزلي	
8158 جنيهاً للطن	8.20 جنيهاً للتر	8.03 جنيهاً للتر	7.14 جنيهاً للتر	149.4 جنيهاً للأسطوانة	175 جنيهاً للأسطوانة	السعر الفعلي
3500 جنيهاً للطن	5.50 جنيهاً للتر	6.75 جنيهاً للتر	5.50 جنيهاً للتر	100 جنيهاً للأسطوانة	50 جنيهاً للأسطوانة	سعر البيع
4658 جنيهاً للطن	2.70 جنيهاً للتر	1.28 جنيهاً للتر	1.64 جنيهاً للتر	49.4 جنيهاً للأسطوانة	125 جنيهاً للأسطوانة	الدولة تدفع
18 مليار جنيه	74 مليار جنيه	11.5 مليار جنيه	17 مليار جنيه	39 مليار جنيه للمنزلي + التجاري	39 مليار جنيه للمنزلي + التجاري	الدولة تدفع سنوياً

رأى البنك الدولي في أثر زيادة أسعار النفط على دول الشرق الأوسط

في تقرير "اقتصاد جديد لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، الصادر من البنك الدولي في أكتوبر ٢٠١٨ سيؤدي ارتفاع أسعار النفط العالمية إلى زيادة الأسعار المحلية، ما لم تستخدم الحكومات الدعم للحد من وصول هذه الزيادة إلى المستهلك المحلي، مستيرا إلى أنه في حين أن هذا النهج قد يمنع تراجع الطلب الكلي واستهلاك الطاقة في الأمد القصير، إلا أنه سيزيد من مستويات الدين العام ويقلص موارد الاستثمار في تنمية القطاع الخاص والتحول الاقتصادي الأوسع. وحتى لو اعتمدت الحكومات على خفض الإنفاق في مواضع أخرى لتوفير تكلفة الدعم، فإن النتيجة النهائية قد تكون سلبية حتى في الأجل القصير، وقد يفيد الدعم الموجه للوقود الأثريا أكثر مما يفيد الفقرا.

وأنه يمكن لإصلاحات الطاقة الذكية المقترنة ببرامج التعويضات جيدة التوجيه أن تحقق بعض الوفورات للمالية العامة مع حماية الفئات الضعيفة، لكن عملية التوازن هذه ليست بالسهلة- لا بسبب وجود خاسرين محتملين من إصلاحات الدعم فحسب، لكن أيضا لأن الإصلاحات تتطلب إدارة ماهرة للرأي العام فيما يتعلق بتكاليف الإصلاحات وفوائده.

وإنه إذا ما تمت معالجة التحديات قصيرة الأجل الناجمة عن ارتفاع أسعار النفط بعناية، فإن الجمع بين القطاع الخاص المزدهر وشبكات الضمان الاجتماعي القوية سيستجج على تحمل المخاطر وريادة الأعمال - وكلاهما بمثابة محركات قوية للنمو في الأجل الطويل.



الاستثمار في البنية التحتية في مصر لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر



تحرص الحكومة المصرية على تهيئة مناخ الاستثمار وجذب المستثمرين من خلال انشاء بنية تحتية جديدة وإنتاس الطرق والكباري واقامة مشروعات قومية في مجالات الطاقة الجديدة والمتجددة وتسيكات ربط الكهرباء بما يساهم في تحسين بيئة الاعمال وتذليل كافة العقبات التي تواجه المستثمرين واتاحة فرص الاستثمار بالسوق المصرية وتشجيع المستثمرين لزيادة حجم استثماراتهم في مصر.

لقد حققت مصر قصص نجاح في هذا المجال، وحصلت على أفضل دولة في إفريقيا في مجال الاستثمار، وفق تقرير بنك «راند ميرتانت» عن أن البنية الأساسية هي التي جعلت مصر في المركز الأول، وفتحت مجالا وسوقا أكبر للمستثمرين.

لذلك وقعت الحكومة المصرية، مع البنك الدولي اتفاقاً قيمته ٣٠٠ مليون دولار لدعم البنية التحتية في خمس محافظات، ويأتي الاتفاق دعماً لبرنامج الحكومة الإصلاحي وما تنفذه مصر من مشاريع لرفع كفاءة البنية التحتية من خلال استكمال «برنامج خدمات الصرف الصحي المستدامة في الريف».



ويهدف المشروع إلى استكمال توفير خدمات الصرف الصحي لنحو ٨٩٢ ألف مواطن في القرى الأكثر احتياجاً التي تعاني درجات عالية من التلوث في محافظات الشرقية والدقهلية ودمياط والغربية والمنوفية، بعدما استفاد نحو ٨١٨ ألف مواطن من المشروع في مرحلته الأولى، ليصل عدد المستفيدين إلى حوالي ١,٧١٠ مليون شخص. وتجدر الانتارة إلى أن برنامج خدمات الصرف الصحي المستدامة في الريف» بدأ عام ٢٠١٥ بتمويل قيمته ٥٥٠ مليون دولار.

اما في مجال النقل يعتبر أحد أهم القطاعات الخدمية الحيوية الهامة والتي ترتبط ارتباطاً وثيقاً ومباشراً بكافة القطاعات الأخرى، وأن تسيكات النقل تعد البنية التحتية الرئيسية التي تقوم على أساسها كافة برامج التنمية الإقتصادية والاجتماعية بالبلاد إذ تتأثر إقتصاديات الدول ومعدلات النمو بها بصورة كبيرة بكفاءة تسيكات البنية التحتية ووسائل النقل البري والبحري والنهري والجوي.

ولقد حدثت طفرة كبيرة في مجال النقل في مصر حيث قفزت مصر عشرات المراكز في تقرير تنافسية الدول الصادر عن منتدى الاقتصاد العالمي، في بند جودة الطرق حيث احتلت مصر المرتبة ٧٥ عالمياً بعد أن كانت بالمرتبة ١١٨ في عام ٢٠١٤، بالإضافة إلى الصعود للمركز ٤٠ بعد أن كانت في المركز الـ ٦٠ بالنسبة للبنية التحتية للموانئ، كما تقدمت مصر ٢٧ مركزاً في جودة السكة الحديد لتتصد للمركز ٥١ بعد أن كانت في المركز ٧٨.

أهم المشروعات القومية التي يستهدفها قطاع النقل في مصر في الوقت الحالي كما صرح وزير النقل أنه بالنسبة لمجال الطرق والكباري يتم استكمال تنفيذ المشروع القومي للطرق بإجمالي أطوال ٨٠٠٠ كم جديدة تضاف إلي الشبكة الحالية بتكلفة ٨٥ مليار جنيه (بالتعاون مع الهيئة الهندسية للقوات المسلحة ووزارة الإسكان)، وتطوير ٢٥٠٠ كم من شبكة الطرق القديمة بتكلفة ١٦ مليار جنيه وإنشاء ١٠ محاور جديدة على النيل لربط شبكة الطرق شرق وغرب النيل وعدد ٢٠ كوبري علوي أما في مجال السكك الحديدية، فقد أوضح وزير النقل أنه يتم إحلال وتحديث أسطول الوحدات المتحركة بتوريد ٢٠٠ جرار حديث و عدد ١٣٠٠ عربة ركاب جديدة و٦ قطارات متكاملة بتكلفة إجمالية ٤٨ مليار جنيه. بالإضافة الى وضع آليات لزيادة مساهمة السكك الحديدية في نقل البضائع لتصل إلى ٢٥ مليون طن عام ٢٠٢٥ وتنفيذ مشروعات تطوير نظام الإشارات على خطوط شبكة السكة الحديد بإجمالي أطوال ١٠٠ كم بتكلفة ١٢,٦ مليار جنيه لتحقيق أعلى معدلات الأمان على شبكة السكك الحديدية وكذلك التطوير الشامل لعدد ١١٠٠ مزلقان وتطوير عدد ١٥٦ محطة على خطوط الشبكة بتكلفة إجمالية ٢,٥ مليار جنيه والتجديد الشامل لمسافة ١٠٠٠ كم من خطوط الشبكة بتكلفة ٥ مليار جنيه وإنشاء القطار السريع (السخنة - العاصمة الإدارية - ٦ أكتوبر - الإسكندرية - العلمين) بطول ٤٨٦ كم وإنشاء خط سكة حديد لنقل البضائع (الروبيكي - العاشر من رمضان - بلبس) بطول ٦٩ كم. الشبكة بتكلفة إجمالية ٢٥ مليار جنيه.



وفيما يتعلق بمجال مترو الأنفاق والنقل الجماعي السككي، أكد الوزير على استكمال إنشاء شبكة خطوط مترو الأنفاق (عدد ٦ خطوط) متبيرا الى تقدم العمل حاليا في إنشاء المرحلتين الثالثة والرابعة من الخط الثالث كما أنه يجري التجهيز لبدء تنفيذ المرحلة الأولى من الخط الرابع والتفاوض مع مؤسسات التمويل الدولية وبعض الدول لتمويل إنشاء الخط الخامس والخط السادس للمترو بالإضافة الى إنشاء خط القطار الكهربائي " السلام - العاشر من رمضان - العاصمة الإدارية الجديدة " بطول ٦٩ كم وتكلفة ١٢٠٠ مليون دولار و تطوير وإعادة تأهيل ترام الرمل بالإسكندرية بطول ١٣,٧ كم وتكلفة ٣٦٣ مليون يورو وإنشاء خط القطار الكهربائي للربط بين مدينتي المنصورة القديمة والجديدة بطول ٧٩ كم. وكذلك إنشاء خطوط مونوريل لخدمة مدينة ٦ أكتوبر والعاصمة الإدارية الجديدة بإجمالي طول ٨٧ كم. لافتا الى انه من المستهدف أن يصل إجمالي أطوال شبكة مترو الأنفاق والخطوط الكهربائية عام ٢٠٢٥ إلى ٢٩٥ كم والتي تبلغ حالياً ٧٧,٦ كم فقط . وبالنسبة لمجال النقل البحري، أوضح وزير النقل أنه يتم إعداد مخطط متكامل لتطوير الموانئ البحرية المصرية لمواكبة التطور في الموانئ البحرية العالمية وزيادة قدرتها التنافسية والاستيعابية وكذلك تنفيذ مشروعات استثمارية كبرى في الموانئ البحرية بأحد أنظمة الاستثمار المتعارف

عليها " BOT – PPP – F+EPC " وبما له من مردود إيجابي مباتر على الاقتصاد القومي وأهمها المحطات المتعددة الأغراض في الإسكندرية ودمياط وسفاجا، بالإضافة إلى تنفيذ عدة مشاريع لتطوير البنية التحتية الرئيسية في الموانئ البحرية وأهمها إنشاس رصيف جديد بمينا الإسكندرية بتكلفة ٤٤١ مليون جنيه لتداول الأختاب و إنشاس وصلتي ربط موانئ الإسكندرية والدخيلة بالطريق الدولي الساحلي بتكلفة مليار جنيه وإنشاس رصيف لتتحن المنتجات البترولية بمينا دمياط بطول ٣٠٠ متر وتكلفة ٧٠٠ مليون جنيه .

وفي مجال الموانئ الجافة واللوجيستيات، يتم تنفيذ مخطط لإنشاس مجموعة من الموانئ الجافة والمراكز اللوجيستية بمعرفة القطاع الخاص في عدة مواقع على مستوى الجمهورية من أهمها "السادس من أكتوبر- العاتر من رمضان - برج العرب - دمياط والعمل على تحقيق التكامل بين المراكز اللوجيستية وشبكة الطرق الدائرية الجديدة بالجمهورية بإنشاس مجموعة من المراكز عند تقاطع الطريق الدائري الإقليمي مع المحاور الرئيسية على الشبكة.

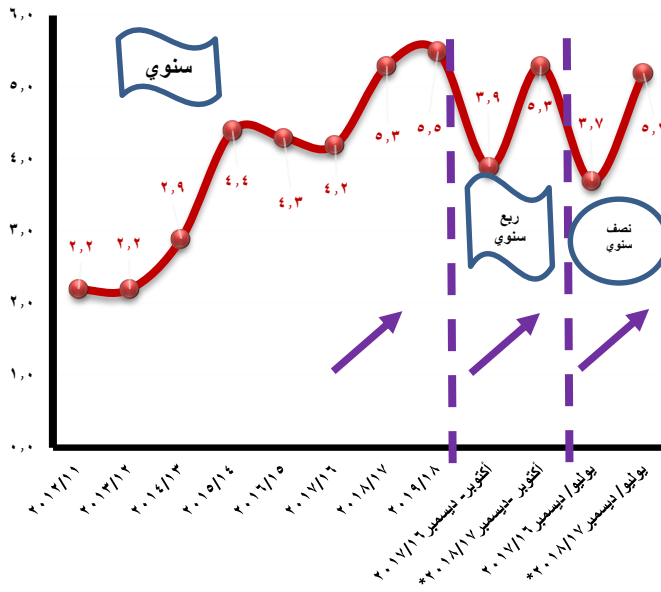


وفيما يخص مجال النقل النهري، أن وزارة النقل تعمل على زيادة نصيب نقل البضائع عبر نهر النيل ليصل تحريجا إلى ٥% من حجم المنقولات عام ٢٠٢٢ كما تخطط للطرح علي المستثمرين والقطاع الخاص إنشاس عدد خمسة موانئ نهريّة حديثة " بإجمالي طاقة تداول ٤٠ مليون طن / سنة.

ولا ننسى أن الطريق الدائري الإقليمي تم تنفيذه في وقت قياسي، حيث أنه كان مخطط للطريق منذ ١٩٩٥، وتم تنفيذه في آخر ٤ سنوات.

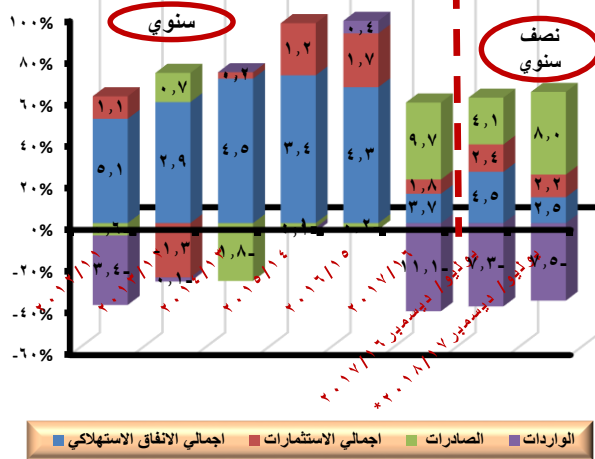
أما في مجال الكهرباء فمصر كان لديها مشكلة كبيرة جدا خلال الثلاث سنوات السابقة ولكن تم عمل محطات عملاقة ودخلنا في تطوير البنية التحتية وشركات الطاقة في مصر.

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي



صعود لافت للبيانات الخاصة بالنمو الاقتصادي تشير إلى ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لنحو ٥,٣% عام ٢٠١٨-٢٠١٧ مقارنة بنحو ٤,٢% العام السابق عليه، وهي معدلات مرتفعة غير مسبوقة لفترات ممتدة لعشر سنوات وتحديداً منذ العام المالي ٢٠٠٧-٢٠٠٨، حيث بلغ معدل النمو الاقتصادي حينها ٧,٢%، وقد تفوق الاقتصاد المصري على توقعات صندوق النقد والبنك الدولي، حيث توقعنا ٤,٨%، ٥% علي التوالي، إلا أن النمو الاقتصادي تخطى التوقعات بـ ٥,٣% للعام الجاري بفارق ٥,٣%، أما صندوق النقد العربي فقد رفع توقعاته لنمو الاقتصاد المصري للعام الجاري إلى ٥%، بحسب تقرير آفاق الاقتصاد العربي (الصادر في سبتمبر ٢٠١٨)، كما توقع استمرار نمو الاقتصاد المصري ليرتفع إلى مستوى ٥,٥% في العام المقبل، وتستهدف الحكومة المصرية معدل نمو نحو ٨% في عام ٢٠٢١/٢٠٢٢.

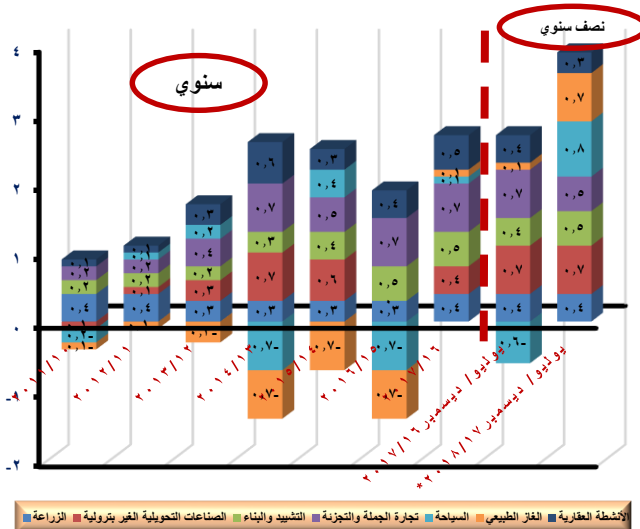
إسهامات بنود الإنفاق في نمو الناتج المحلي



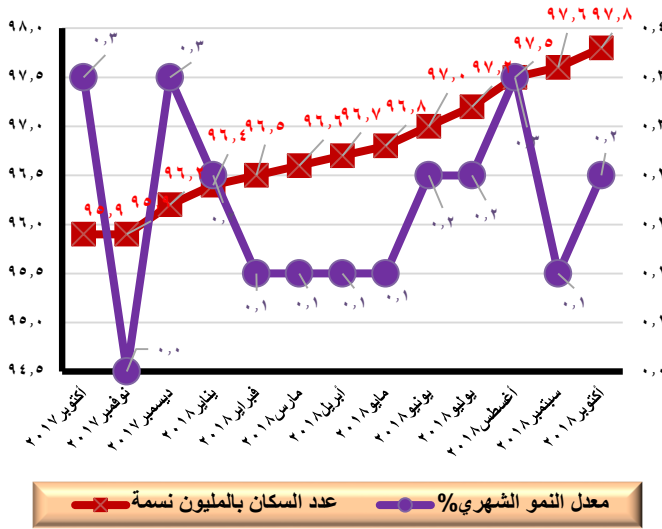
بسر السوق (نقطة مئوية)

حقق الناتج المحلي الإجمالي معدل نمو بنحو ٥,٢% خلال النصف الأول من العام ٢٠١٨/١٧، مقارنة بـ ٣,٧% خلال نفس الفترة من العام الماضي، مدفوعاً بمساهمة إيجابية من الاستهلاك العام والخاص بـ ٢,٥ نقطة مئوية مقارنة بـ ٤,٥ نقطة مئوية في نفس الفترة من العام السابق، فضلاً عن مساهمة الاستثمارات في النمو بـ ٢,٢ نقطة مئوية مقارنة بـ ٢,٤ نقطة مئوية في العام السابق، كما حقق صافي الصادرات مساهمة إيجابية في النمو بنحو ٠,٦ نقطة مئوية مقارنة بمساهمة سلبية ٣,٢ نقطة مئوية في العام السابق.

إسهامات بنود الإنفاق في نمو الناتج المحلي بتكلفة عوامل الإنتاج (نقطة مئوية)



تصدر قائمة القطاعات المحركة للنمو خلال النصف الأول من عام ٢٠١٨/١٧ قطاع السياحة بمعدل ٠,٨ نقطة مئوية مقارنة بمساهمة سلبية قدرها ٠,٦ نقطة مئوية خلال النصف الأول من العام السابق، ثم قطاع الغاز الطبيعي بمعدل ٠,٧ نقطة مئوية مقارنة بمساهمة ضئيلة قدرها ٠,١ نقطة مئوية خلال النصف الأول من العام السابق، يليه قطاع الصناعات التحويلية الغير بترولية بمعدل ٠,٧ نقطة مئوية خلال كلا الفترتين، ثم قطاعي التشييد والبناء وتجارة الجملة بمعدل ٠,٥ نقطة مئوية، وقطاع الزراعة بمعدل ٠,٤ نقطة مئوية، فقطاع الأنشطة العقارية بمعدل ٠,٣ نقطة مئوية.

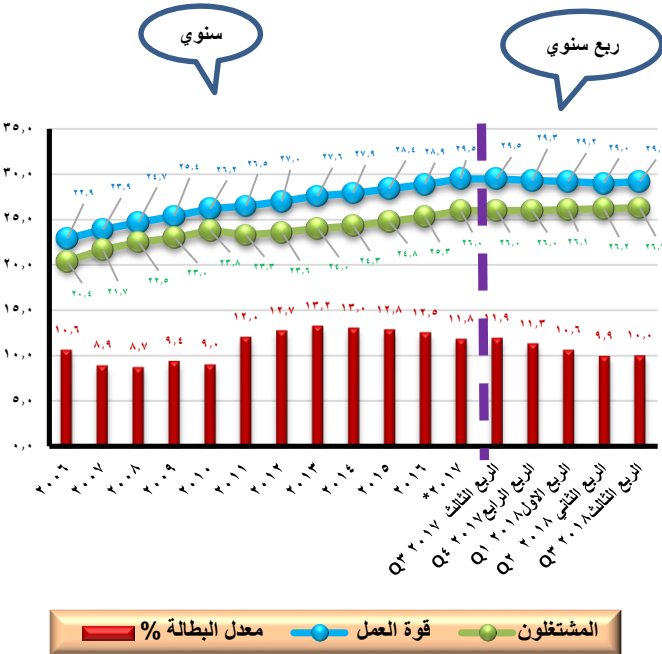


تعداد السكان ومعدل النمو الشهري

حالة من الارتفاع المستمر يشهدها عدد السكان في مصر، حيث سجل في أكتوبر ٢٠١٨ نحو ٩٧,٨ مليون نسمة بالداخل، وذلك بحسب الساعة السكانية، بينما سجل ٩٧ مليون نسمة في ٥ يونيو ٢٠١٨، بزيادة ٨٠٠ ألف نسمة، وارتفع عدد السكان الذكور عن الإناث، إذ يمثل الذكور ٥٦% من إجمالي عدد السكان، مقابل ٤٤% للإناث. كما أنه خلال عام واحد فقط، ارتفع عدد السكان من ٩٥,٩ مليون نسمة في أكتوبر ٢٠١٧، إلى ٩٧,٨ مليون نسمة خلال أكتوبر ٢٠١٨، بزيادة بلغت ١,٩ مليون نسمة، وبمعدل زيادة سنوي بلغ ٢,٠%.

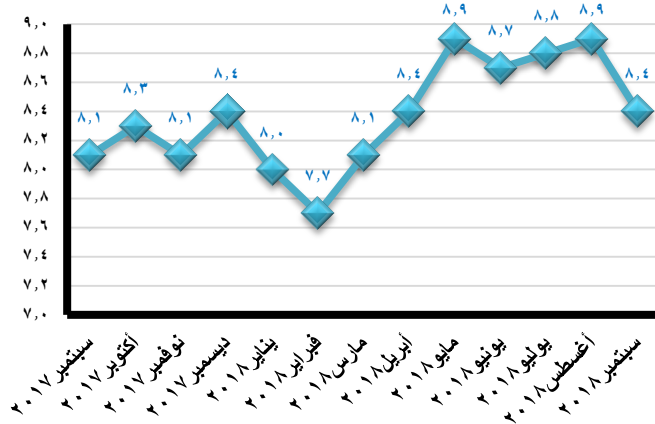
معدل البطالة

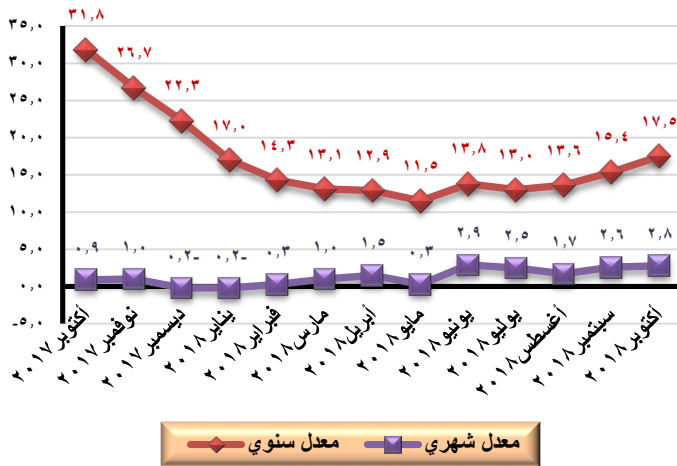
يعد مستوى البطالة في مقدمة المؤشرات التي تقيس قوة الاقتصاد، حيث يشير إلى حجم النمو ومدى قدرة الاقتصاد على توليد مزيد من فرص العمل، وقد أعلن الجهاز المركزي للتعينة العامة والإحصاء، أن معدل البطالة خلال الربع الثالث من العام الحالي خلال الفترة من "يوليو - سبتمبر ٢٠١٨"، سجل ١٠%، بارتفاع طفيف عن الربع السابق له مباشرة والذي بلغ المعدل خلاله ٩,٩%، مقابل ١١,٩% في الربع المماثل من العام السابق، وشهد هذا الربع ارتفاعاً في قوة العمل وأعداد المشتغلين، حيث بلغ عدد قوة العمل والتي تشمل أعداد المشتغلين والمتعطلين ٢٩,٢ مليون فرد منهم (٢٣,٤ ذكور، ٥,٨ إناث)، بينما سجل عدد المتعطلين ٢,٩ مليون متعطل منهم (١,٦ ذكور، ١,٣ إناث) بنسبة ١٠,٠% "معدل البطالة" من إجمالي قوة العمل.



عائدات هيئة قناة السويس

كشفت تقرير رسمي حديث صادر عن الجهاز المركزي للتعينة العامة والإحصاء، أن إيرادات قناة السويس خلال التسعة أشهر الأولى من العام الجاري (يناير - سبتمبر ٢٠١٨) بلغت ما يعادل ٧٥,٩ مليار جنيه، حيث بلغت نحو ٨,٤ مليار جنيه في شهر سبتمبر ٢٠١٨، بارتفاع ٣٠٠ مليون جنيه عن الشهر المماثل من العام السابق، وبتراجع نحو ٥٠٠ مليون جنيه عن شهر أغسطس ٢٠١٨، والذي بلغت إيرادات القناة خلاله ٨,٩ مليار جنيه.





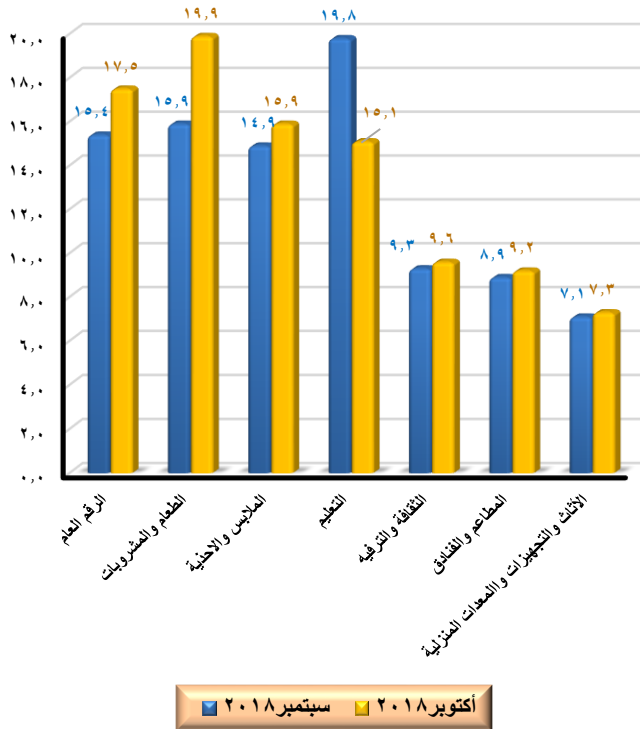
معدل التضخم وفقا لأسعار المستهلكين

تراجع معدل التضخم السنوي لشهر أكتوبر ٢٠١٨ حيث سجل ١٧,٥%، مقابل ٣١,٨% في أكتوبر ٢٠١٧، وعلى المستوى الشهري بلغ الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين لإجمالي الجمهورية، بحسب بيان جهاز الإحصاء ٣١١,٢ نقطة لشهر أكتوبر ٢٠١٨، مسجلاً ارتفاعاً قدره ٢,٨% عن شهر سبتمبر ٢٠١٨، وارجع الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء أسباب ارتفاع معدل التضخم الشهري لارتفاع أسعار مجموعة الخضروات بنسبة ١٣,٢%، وقسم التعليم بنسبة ١٥,١%.

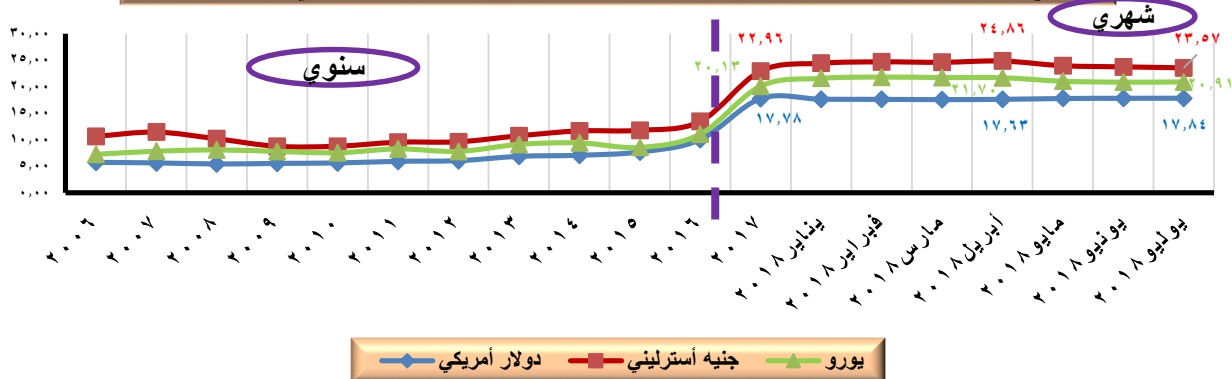
معدل التضخم وفقا لأسعار المستهلكين

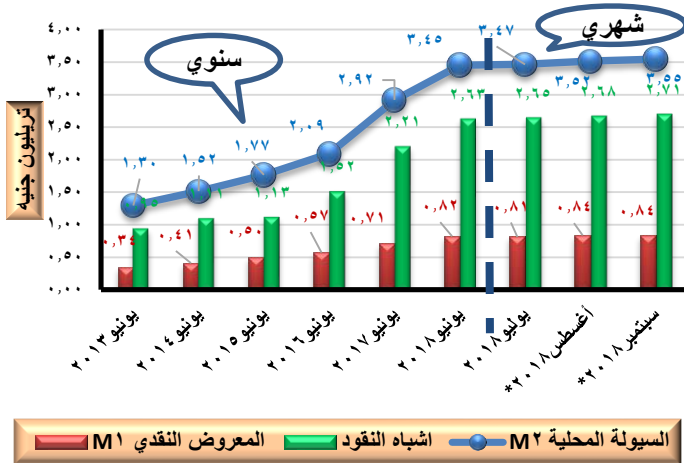
للمجموعات الرئيسية للسلع والخدمات

ارتفع معدل التضخم بنسبة ٢,٨% خلال شهر أكتوبر ٢٠١٨، ليصل إلى ١٧,٥% مقارنة بنحو ١٥,٤% في سبتمبر ٢٠١٨، وأرجع جهاز الإحصاء أسباب ارتفاع معدل التضخم الشهري لزيادة أسعار مجموعة الخضروات بنسبة ١٣,٢%، لتساهم بنسبة ٢,٤٣% في معدل التغير الشهري للتضخم خلال الشهر الماضي، ويرجع ذلك الي أن أسعار البطاطس قفزت خلال الشهر الماضي بنسبة ١٥,٧%، والطماطم بنسبة ٢٨,٦%، ولحق بهم البصل بنسبة ١٦,٧%، الأمر الذي انعكس بالارتفاع الكبير على مجموعة الخضروات. كما ارتفع قسم التعليم بنسبة ١٥,١% أكتوبر ٢٠١٨، نتيجة لزيادة أسعار مجموعة التعليم قبل الابتدائي والتعليم الأساسي بنسبة ١٥,٢%، وكذلك ارتفاع مجموعة التعليم الثانوي العام والفني بنسبة ١٣,٥%، وزيادة أسعار مجموعة التعليم العالي بنسبة ١٦,٦%.



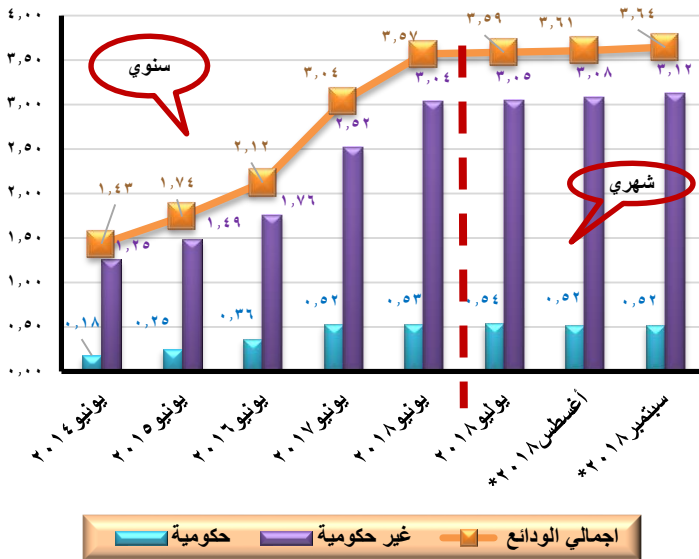
ارتفاع أسعار صرف العملات مقابل الجنيه منذ تحرير سعر الصرف في نوفمبر ٢٠١٦





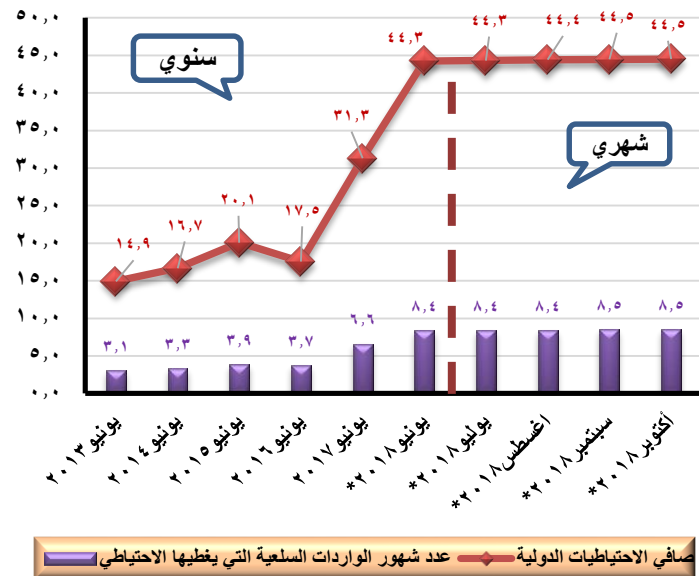
السيولة المحلية وانعكاسها على اشباه النقود والمعرض النقدي

أظهرت بيانات البنك المركزي المصري ارتفاع حجم السيولة المحلية بنهاية سبتمبر ٢٠١٨ لنحو ٣٥٤٧ تريليون جنيه مسجلاً زيادة قدرها ٩٣٥ مليار جنيه بمعدل ٢٧% خلال الفترة من (يوليو: سبتمبر) من العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨، وانعكست على نمو أشباه النقود بمقدار ٧٥١ مليار جنيه بمعدل ٢٩% والمعرض النقدي بمقدار ١٨٤ مليار جنيه بمعدل ٢٢%.



نمو إجمالي الودائع الحكومية وغير الحكومية

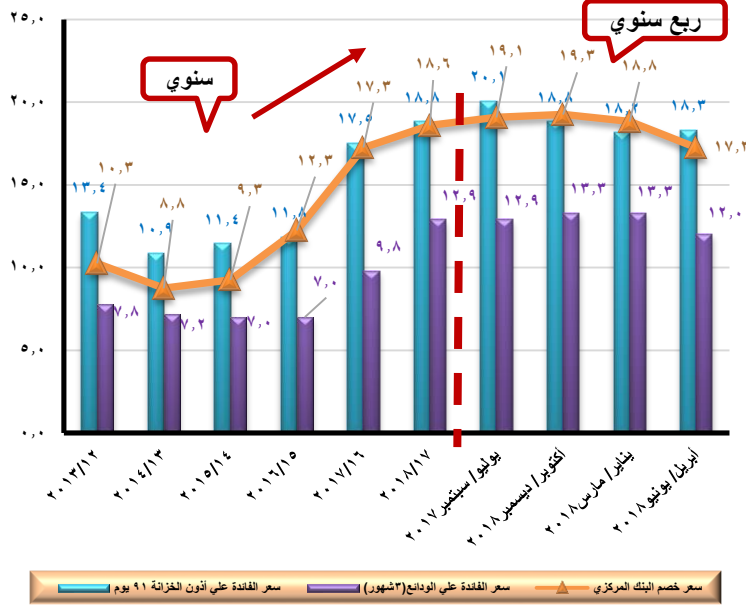
شهدت ودايع المصريين بالبنوك (حكومية - غير حكومية) ارتفاعاً بنحو ٣٧ مليار جنيه، حيث سجلت ٣,٦٤٤ تريليون جنيه في نهاية سبتمبر ٢٠١٨، مقارنة بـ ٣,٦٠٧ تريليون جنيه، في نهاية أغسطس ٢٠١٨، ويعد القطاع المصرفي أحد أهم ركائز الاقتصاد المصري حالياً بمعدلات سيولة وقاعدة رأسمالية جيدة ساهمت في تمويل الكثير من المشروعات، وتصل نسبة القروض إلى الودائع لنحو ٤٥%، وهو ما يؤكد أن السيولة كافية لتمويل كافة أحجام وأنواع المشروعات بما يسهم في زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي لمصر.



صافي الاحتياطيات الدولية

أعلن البنك المركزي المصري، ارتفاع صافي الاحتياطيات الدولية إلى ٤٤,٥٠١ مليار دولار بنهاية شهر أكتوبر ٢٠١٨ (بصفة مبدئية)، مقابل نحو ٤٤,٢٥٨ مليار دولار بنهاية يونيو السابق عليه، محققاً زيادة تقدر بنحو ٢٤٣ مليون دولار ويغطي الاحتياطي الأجنبي نحو ٨,٥ شهور واردات سلعية، حيث تعكس الزيادة المتواصلة في الاحتياطي الأجنبي تعافى الاقتصاد، وتعزز من قدرة مصر على الوفاء بالتزاماتها الخارجية.

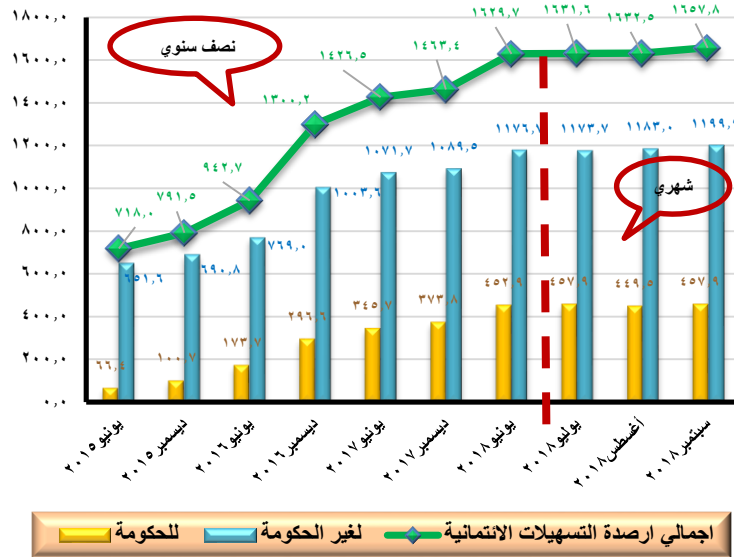
متوسط أسعار الفائدة المحلية



قرر البنك المركزي بعد تعويم الجنيه منذ ٣ نوفمبر ٢٠١٦، رفع سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وبواقع ٣٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ١٤.٧٥% و ١٥.٧٥% على التوالي، ورفع سعر العملية الرئيسية للبنك المركزي بواقع ٣٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ١٥.٢٥%، وزيادة سعر الائتمان والخصم بواقع ٣٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ١٥.٢٥%، لتعزيز الاستثمار في الجنيه واستهداف التضخم، وعادة ما يرتبط سعر الفائدة في مصر بمعدل التضخم، ففي حالة ارتفاعه يلجأ البنك المركزي إلى رفع الفائدة في محاولة منه لجذب المزيد من العملاء للبنوك، وتشجيعهم على الادخار، وبالتالي يعاود معدل التضخم إلى التراجع مرة أخرى.

التسهيلات الائتمانية الممنوحة

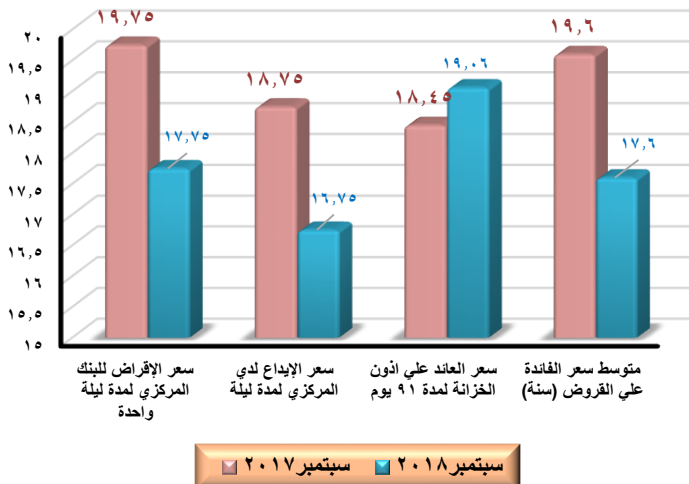
للعامل من البنوك



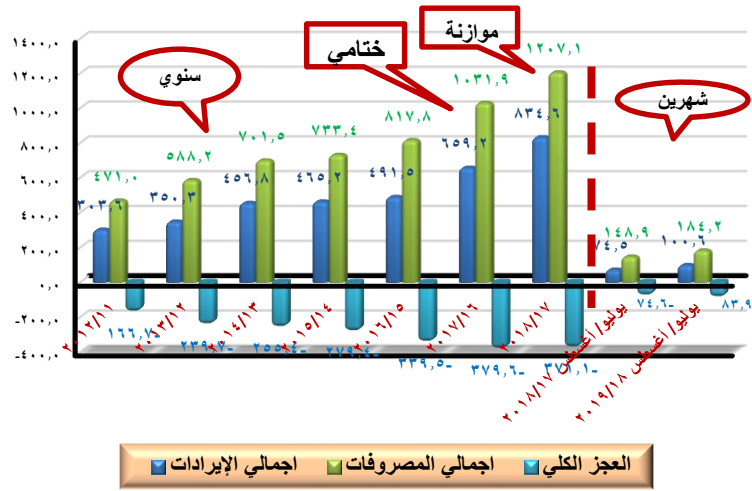
وفقا لأحدث التقارير الشهرية الصادرة عن البنك المركزي، ارتفعت أرصدة التسهيلات الائتمانية الممنوحة للعملاء من البنوك بنهاية سبتمبر ٢٠١٨ نحو ١.٦٥٨ تريليون جنيه بزيادة قدرها ٢٨ مليار جنيه بمعدل ١٧% خلال الفترة من (يوليو: سبتمبر) من العام المالي ٢٠١٨ / ٢٠١٩، ويشير التوزيع النسبي لأرصدة التسهيلات الائتمانية لغير الحكومة بنهاية سبتمبر ٢٠١٨ إلى استحواذ قطاع الأعمال الخاص على ٦١.٣% من إجمالي القروض .

أسعار العائد والفائدة على الإيداع

والاقراض

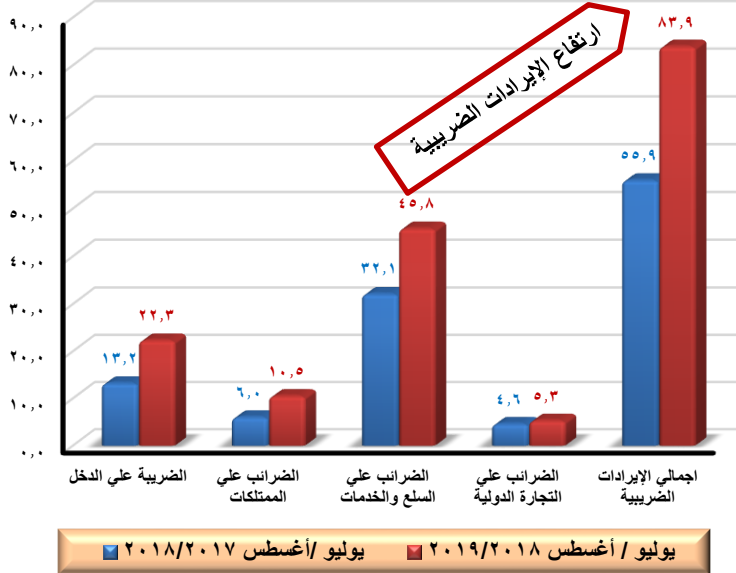


قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في اجتماعها يوم ٢٧ سبتمبر ٢٠١٨، الإبقاء على سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة عند مستوى ١٦.٧٥% و ١٧.٧٥% على الترتيب (وذلك بانخفاض ٢٠٠ نقطة أساس عن سعرهما في الشهر المماثل من العام السابق عليه)، وكذلك الإبقاء على كل من سعر العملية الرئيسية عند مستوى ١٧.٢٥% وسعر الائتمان والخصم عند مستوى ١٧.٢٥%.



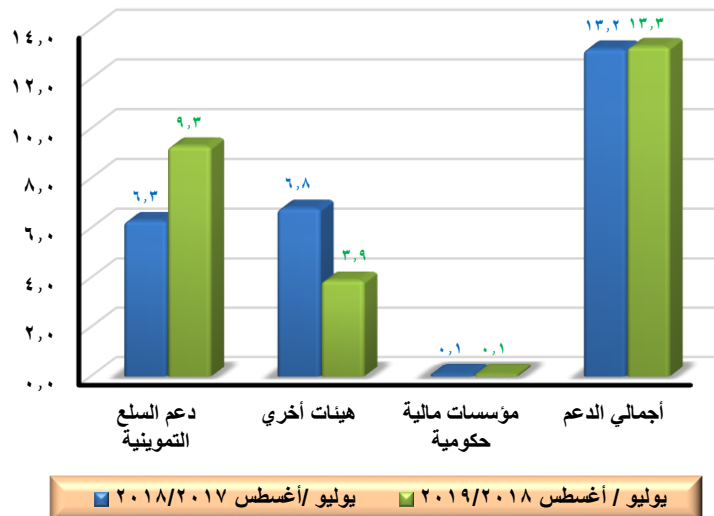
الإيرادات والمصروفات والعجز الكلي

تحسن مؤشرات المالية العامة خلال الفترة من يوليو : أغسطس ٢٠١٨، حيث تراجعت نسبة العجز الكلي للنتائج المحلي الإجمالي لتحقيق نحو ١.٦% مقارنة بـ ١.٧% خلال نفس الفترة من العام السابق، وذلك في ضوء تحقيق إيرادات بمعدل نمو أعلى ٣٤.٩% مقابل ٢٣.٧% للمصروفات.



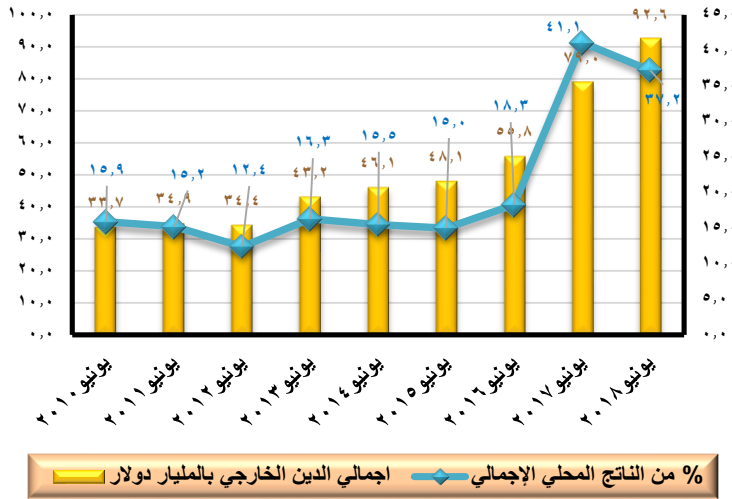
الإيرادات الضريبية

ارتفعت الإيرادات الضريبية خلال الفترة من يوليو/أغسطس ٢٠١٨ عن نفس الفترة في العام السابق عليه بنحو ٢٨ مليار جنيه، حيث تحسن أداء الحصيلة الضريبية من كل من الضرائب على السلع والخدمات لتمثل ٤٥.٥% من إجمالي الإيرادات والضرائب على الدخل بنسبة ٢١% من إجمالي الإيرادات والضرائب على الممتلكات لتبلغ ١٠.٥% من إجمالي الإيرادات والضرائب على التجارة الدولية لتمثل ٥.٣% من إجمالي الإيرادات.



إجمالي الدعم

استقر إجمالي الدعم خلال الفترة من يوليو/أغسطس ٢٠١٨ ليبلغ ١٣.٣ مليار جنيه مقارنة بنحو ١٣.٢ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق، وذلك في ضوء زيادة دعم السلع التموينية بنحو ٣ مليار جنيه بنسبة ٤٨% ليبلغ ٩.٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة مقابل ٦.٣ مليار ج خلال نفس الفترة من العام الذي يسبقه، من خلال الوفر المتحقق من انخفاض دعم الكهرباء بنحو ٢.٧ مليار جنيه ليبلغ ٢.٧ مليار جنيه خلال الفترة من العام الحالي مقابل ٥.٤ مليار ج خلال نفس الفترة من العام الماضي.

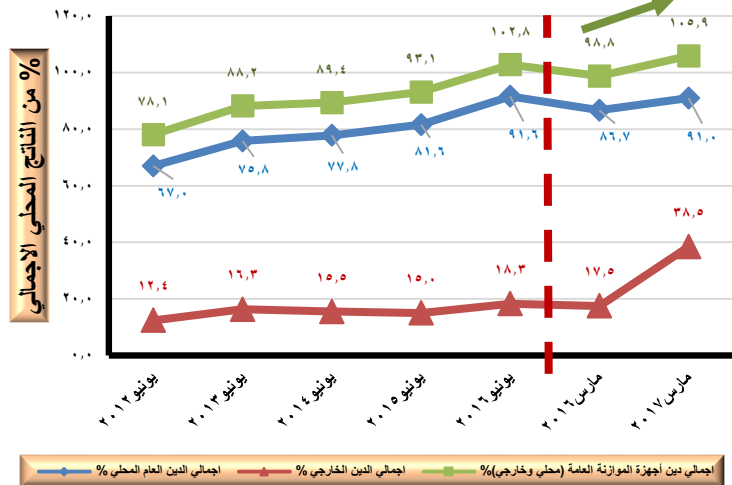


اجمالي الدين الخارجي المصري

أعلن البنك المركزي المصري، أن الدين الخارجي لمصر قد ارتفع بنسبة ١٧.٢%، بمقدار ١٣.٦ مليار دولار، ليصل في نهاية يونيو ٢٠١٨، إلى ٩٢.٦ مليار دولار، مقارنة بشهر يونيو ٢٠١٧، وصرح مصدر مسئول إن مصر سوف تسدد خلال الأسبوع الأول من يناير ٢٠١٩، نحو ٧٠٠ مليون دولار، قيمة قسط من المديونيات الخارجية المستحقة لدول "نادي باريس"، وهي أقساط تسدها "القاهرة" كل ٦ أشهر لتلك الدول، بعد أن دفعت "القاهرة" ٧٠٠ مليون دولار في شهر يوليو ٢٠١٨.

تطور اجمالي الدين العام المحلي

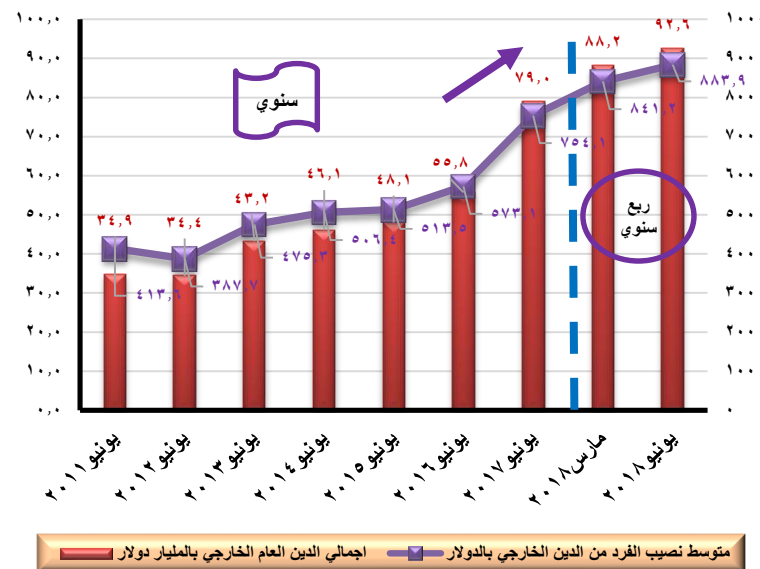
صرح وزير المالية أن مؤشر الدين العام المصري تضاعف ٥ مرات في آخر ٥ أعوام، لذا تعمل الحكومة على خطة متوسطة الأجل لخفض مستويات الدين العام من نحو ١٠.٧% من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام المالي السابق (٢٠١٦-٢٠١٧)، لتصل إلى ٨٠% بحلول عام ٢٠٢٠، من خلال خفض العجز الكلي بالموازنة العامة، وتحقيق فائض أولي بنسبة ٢% من الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة متوسط دخل الفرد.



متوسط نصيب الفرد من الدين

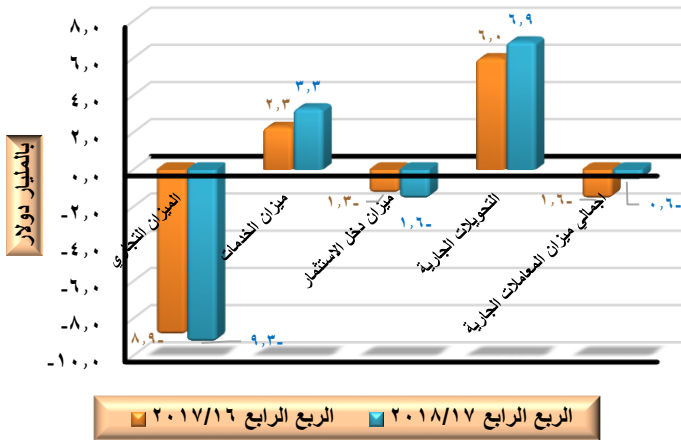
الخارجي بالدولار

كشف البنك المركزي، عن ارتفاع نصيب المواطن من الدين الخارجي إلى ٨٨٤ دولار بنهاية يونيو ٢٠١٨، مقابل ٧٥٤.١ دولار بنهاية يونيو ٢٠١٧ بمعدل زيادة بلغ ١٧.٢%، وذلك نتيجة لارتفاع الدين الخارجي إلى ٩٢.٦ مليار دولار، بنهاية يونيو ٢٠١٨، مقابل ٧٩.٠٣٢ مليار دولار بنهاية يونيو السابق عليه، بارتفاع ١٣.٦ مليار دولار على أساس سنوي بنسبة نمو ١٧.٢%. ويرجع هذا الارتفاع لزيادة اتفاقيات الاقتراض مع المؤسسات الدولية والإقليمية بقيمة ٦.٧ مليار دولار تقريباً، خلال ٢٠١٨.



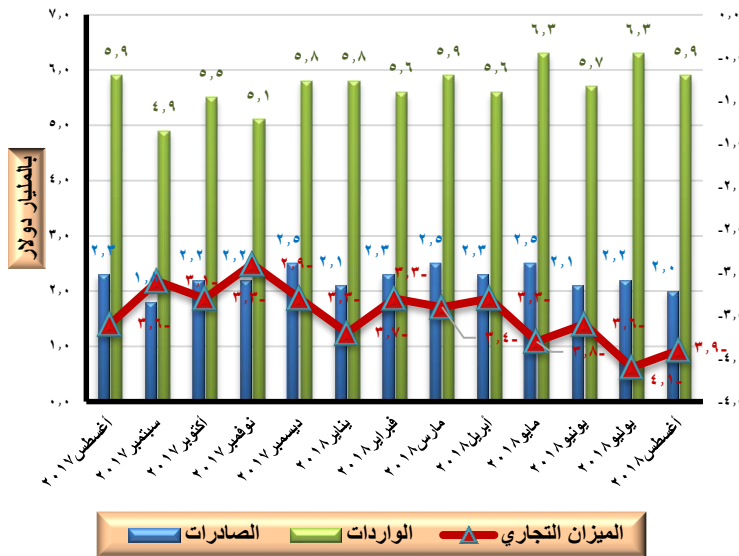
عجز ميزان المعاملات الجارية

أعلن البنك المركزي المصري، أن عجز ميزان المعاملات الجارية في مصرفي الربع الأخير من السنة المالية ٢٠١٧-٢٠١٨ بلغ نحو ٦٤٢.٢ مليون دولار، منخفضا ٧٣% عن الفترة المماثلة من السنة المالية السابقة. وقد تقلص عجز ميزان المعاملات الجارية في مصر خلال السنة المالية ٢٠١٧-٢٠١٨، التي انتهت في ٣٠ يونيو، بنسبة ٥٨.٦%، لنحو ٦.٠ مليارات دولار، وأرجع البنك المركزي تقلص العجز لتأثير تحرير سعر صرف العملة.

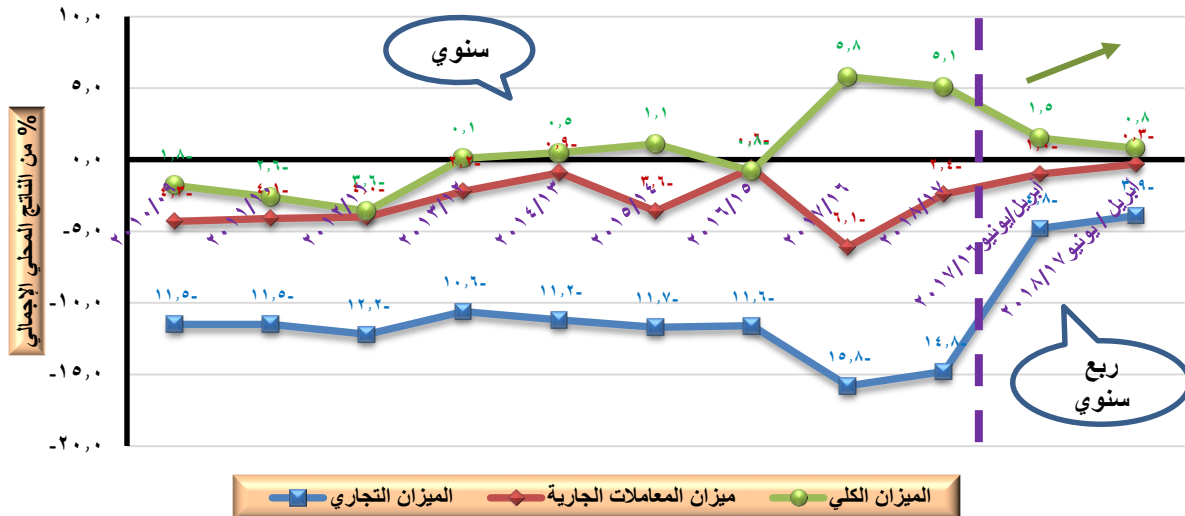


عجز الميزان التجاري

وفقا لنتشرة التجارة الخارجية لشهر أغسطس ٢٠١٨ الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء، بلغ قيمة العجز في الميزان التجاري ٣.٩٥ مليار دولار خلال أغسطس ٢٠١٨، مقابل ٣.٦٦ مليار دولار لنفس الشهر من العام السابق، بنسبة ارتفاع قدرها ٨.٠%، ارتفعت قيمة الواردات المصرية بنسبة ٠.٣%، حيث بلغت ٥.٩٤ مليار دولار خلال أغسطس ٢٠١٨، مقابل ٥.٩٢ مليار دولار لنفس الشهر من العام السابق، بينما بلغت قيمة صادرات مصر خلال أغسطس ٢٠١٨ نحو ١.٩٨ مليار دولار، مقابل ٢.٢٦ مليار دولار لنفس الشهر من العام السابق، بانخفاض بلغت نسبته ١٢.٢%



تحول ميزان المدفوعات خلال العام المالي ٢٠١٧/١٦ للفاصل مقابل تحقيق عجز خلال العام المالي السابق له



برنامج الطروحات الحكومية المصرية



جاء الإعلان عن بدء تنفيذ برنامج الطروحات الحكومية، ليعكس مدى نجاح برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي بدأتها الحكومة المصرية منذ الربع الأخير من عام ٢٠١٦، حيث يعد برنامج الطروحات خطوة ضمن حزمة الإجراءات الإصلاحية التي تستهدفها الحكومة لتنشيط سوق المال وتوسيع قاعدة الملكية في الشركات العامة، وتحقيق أكبر درجة من الحوكمة في إدارة تلك الشركات، وتوفير فرص استثمارية واعدة للمتعاملين في سوق المال المصرية، وخلق فرص تمويلية للنمو والتوسع عبر شريحة واسعة ومتنوعة لمصادر التمويل من المؤسسات المالية وصناديق الاستثمار المختلفة، وصغار المستثمرين، بما يعكس على زيادة حجم الاستثمارات في محافظ الأوراق المالية المصرية، ويساهم في ترسيخ مكانة البورصة المصرية كأحد أفضل البورصات الناشئة على مستوى العالم، لا سيما وأن مصر تمتلك حالياً واحدة من أهم قصص الإصلاح نجاحاً في المنطقة، وأن سوق الأوراق المالية استجاب بامتياز للإصلاحات الاقتصادية وتأثرت بها إيجابياً

الطروحات الحكومية هي طرح حصص من رؤوس أموال عدد من الشركات المملوكة للدولة في البورصة المصرية، من أجل توسيع قاعدة الملكية وضخ المزيد من الاستثمارات في القطاع لتمويل خطط الإصلاح والتطوير، مما يكون له تأثير إيجابي مباشر على الخريطة الاقتصادية بشكل كامل خاصة مع خفض سعر الفائدة في البنوك والتي ستؤدي إلى تقليل الأوعية الادخارية



من المتوقع أن تصل القيمة الإجمالية للأسهم المطروحة ضمن البرنامج إلى ٨٠ مليار جنيه، وأن تصل القيمة السوقية للشركات المطروحة إلى ٤٣٠ مليار جنيه، حيث تقرر أن تتراوح النسب المطروحة من الشركات ما بين ١٥-٣٠% إلا إذا كانت حصة المال العام تقل عن ذلك



من المستهدف أن يتم تنفيذ البرنامج خلال فترة تتراوح ما بين ٢٤ إلى ٣٠ شهراً



يعد برنامج الطروحات الحكومية عاملاً جاذباً قوياً للاستثمارات جديدة محلية وأجنبية، وعنصر محفز للمواطنين على الاستثمار في أدوات المال وزيادة الإقبال على التعامل مع البورصة، كأحد أدوات التمويل غير المصرفي

عوامل نجاح البرنامج

- ✓ قدرة الحكومة على التسويق الجيد للأصول المصرية المستهدفة
- ✓ قدرة الحكومة على استمرار سيطرتها على سوق الصرف
- ✓ السياسة النقدية المستقبلية وقدرة البنك المركزي على الاستمرار في العمل على تراجع أسعار الفائدة بشكل سلس ومتزامن مع طرح تلك الأصول
- ✓ قدرة السوق على استيعاب كل تلك الطروحات وعدم التأثير على الأداء العام للسوق
- ✓ الاستعداد للمنافسة فيما بين أسواق المال في المنطقة ومواجهة المنافسة المحتملة

من المنتظر أن تكون الطروحات دعامة قوية لنشاط سوق المال المصري ولجذب انظار المجتمع الاستثماري في الداخل والخارج لفرص الاستثمار التي يذخر بها الاقتصاد المصري

العائد والأهداف المرجوة

تحسين أداء المحفظة الحكومية، مع تحسين القدرة على جذب استثمارات أجنبية حيث ان طرح الأسهم في البورصة يمكن الشركات من طرح شهادات ايداع أجنبية في الخارج وبالتالي إدخال مستثمرين أجانب بعملة أجنبية وهو أمر مهم للاقتصاد بشكل كبير ويساهم في تعزيز النظرة الإيجابية للاقتصاد المصري دون أن يكون عبئاً على موازنة الدولة او الدين العام

دعم أداء البورصة المصرية من خلال زيادة رأس المال السوقي لها بعد ما فقدت ٦٠% من رأسمالها خلال الأعوام الماضية. بخروج قطاعات عديدة برأس مال ضخم مثل قطاع الاتصالات إذ خرجت شركتي فودافون وموبينيل التي تم الاستحواذ عليها، وقطاع البنوك من خلال خروج ٥ بنوك كبرى، وأيضا قطاعات صناعية مثل قطاع الأسمت.

العمل على تخفيف عجز الموازنة مع توزيع المخاطر. فطرح الشركات الحكومية في السوق يساعد على عدم تركز المخاطر الاستثمارية في الجهات الحكومية فقط ويظهر تشارك للربح وتشارك للمخاطر أيضا لكل المجتمع

يساعد طرح الشركات في سوق المال على زيادة معدلات الشفافية والنزاهة. حيث ستخضع الشركات لمجموعة من قواعد الحوكمة والشفافية نظرا لوجود التزامات تجاه إدارة السوق بالإضافة إلى "الرقابة الشعبية" التي ستفرض من المستثمرين الأفراد والمؤسسات على أداء تلك الشركات، مما يحد من وجود فرص الفساد أو تقليل إهدار الموارد وهو ما يختلف جذريا عن برنامج الخصخصة

جذب جزء من مدخرات الأفراد العاديين التي يتم اكتنازها في أصول غير منتجة. مثل الذهب والعقارات وخلافهما، حيث إن تجربة مثل المصرية للاتصالات نجحت في جذب فئات عريضة من المستثمرين إلى السوق واستبدال استثمار حقيقي بأدوات مالية غير منتجة في الشركات الحكومية، مما سيعمل على تحقيق معدلات أعلى للائحة

تحقيق العدالة الاجتماعية وإحياء شعاع الاقتصاد الوطني حيث تعتبر الطروحات الحكومية خطوة مهمة لتحقيق العدالة الاجتماعية

خلق ارتباطا كبيرا للفرد العادي باقتصاد وطنه حيث يتبع أنه بمدخراته القليلة يساهم بشكل مباشر في بناء اقتصاد مصر

تطوير شركات قطاع الأعمال العام وتوسيع الملكية العامة للشركات الحكومية عبر الاكتتاب العام لجموع المصريين، سواء بالنسبة للشركات المقيدة بالفعل بالبورصة

الخطوات والإجراءات المنفذة

قامت وزارة المالية بإعداد برنامج طموح ومتكامل لطرح نسب من حصص المال العام في أكثر من عشرين شركة ما بين شركات ستقيد للمرة الأولى بالبورصة أو شركات ستقوم الحكومة المصرية بزيادة نسبتها المطروحة من الأسهم المملوكة لها في الشركات وذلك من خلال بورصة الأوراق المالية أو عن طريق زيادة رؤوس أموال تلك الشركات

حملة ترويجية قامت بها البورصة في أوروبا وأمريكا، لتعريف المستثمرين الأجانب بالتطورات الاقتصادية الأخيرة في مصر بشكل جيد... الجولة كانت معنية بتعريف صناديق الاستثمار الأجنبية بأهم التطورات الاقتصادية التي حدثت في مصر، فضلاً عن تعريفهم بأهم الطروحات المتوقعة في سوق المال خلال الفترة المقبلة ومن بينها بالفعل الطروحات الحكومية في البورصة

قرار رئيس الوزراء بتشكيل لجنة وزارية من ٦ وزراء لوضع برنامج شامل لطرح أسهم الشركات المملوكة للدولة أو التي تساهم فيها، من وزراء الاستثمار والتعاون الدولي، والبتترول والثروة المعدنية، والتجارة والصناعة، والمالية، والتخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، وقطاع الأعمال العام، ورئيس أمانة السنئون التشريعية بمجلس الوزراء الحكومية في البورصة

وتختص اللجنة أيضاً بتحديد الشركات المملوكة للدولة أو التي تساهم فيها، المزمع طرح أسهم المال العام فيها، أو المزمع توسيع قاعدة ملكيتها الحكومية في البورصة

وضع جدول زمني لتنفيذ هذا البرنامج والإشراف عليه ومتابعة مدى التزام الوزارات والجهات المعنية بتنفيذه.

تشكيل لجنة أو أكثر لاعتماد دراسات القيمة العادلة لأسهم الشركات المملوكة للدولة أو التي تساهم فيها في الشركة محل الطرح

أعلنت وزارة المالية عن قائمة من الشركات الراجعة في طرح جزء من أسهمها في البورصة، سواء عن طريق زيادات رؤوس أموال أو طرح ملكية مباشرة، ومن بين الـ ٢٣ شركة المعلنة ٩ شركات مقيمة في البورصة المصرية، تستهدف الدولة فيها زيادة الحصص القابلة للتداول أو الأسهم حرة التداول الحكومية في البورصة

آفاق برنامج الإصلاح الاقتصادي



(الأهداف - الإجراءات - النتائج والتحديات)

منذ أغسطس ٢٠١٦ تبنت الحكومة المصرية برنامج إصلاح اقتصادي شامل على مدى زمني ثلاث سنوات ينطلق من رؤية تعتبر الاقتصاد المصري اقتصاد سوق منضبط يتميز باستقرار أوضاع الاقتصاد الكلي، وقادراً على تحقيق نمو احتوائي مستدام، ويتميز بالتنافسية والتنوع، قادراً على أن يكون له دوراً فاعلاً في الاقتصاد العالمي.

لذا هدفت السياسة الاقتصادية إلى توفير مناخ إقتصادي قادر على التكيف مع المتغيرات العالمية، وتعظيم القيمة المضافة، وتوفير فرص عمل لائق ومنتج، وزيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، كما سعت إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة تتسم بالاحتوائية لجميع أبناء الوطن والاستدامة، مدفوعة بزيادة معدلات الادخار والاستثمار.

يدعم برنامج الإصلاح الاقتصادي الشامل قدرة مصر على استعادة الاستقرار الاقتصادي الكلي وإعادة مسار النمو القوي والقابل للاستمرار، فعلى المدى المتوسط وضعت خطة التنمية متوسطة المدى (٢٠١٧/٢٠١٨ - ٢٠١٩/٢٠٢٠) تحفيز النمو الاقتصادي الاحتوائي والمستدام على قمة أولوياتها، فضلاً عن توجيه ما يقرب من ٣٤% من جملة الاستثمارات الحكومية للوفاء بالاستحقاقات الدستورية، وتحقيق تنمية بشرية واجتماعية تضع على قمة أولوياتها تحسين جودة حياة المواطنين خاصة في التعليم والصحة والثقافة والتسباب والرياضة.

كما تمثل استراتيجية التنمية المستدامة "رؤية مصر ٢٠٣٠" محطة أساسية في مسيرة التنمية الشاملة في مصر تربط الحاضر بالمستقبل وتستلهم إنجازات الحضارة المصرية العريقة، لتبني مسيرة تنمية واضحة لوطن متقدم ومزدهر تسوده العدالة الاقتصادية والاجتماعية، وتعيد إحياء الدور التاريخي لمصر في الريادة الإقليمية.

كما تمثل خريطة الطريق التي تستهدف تعظيم الاستفادة من المقومات والمزايا التنافسية، وتعمل على تنفيذ أطلام وتطلعات الشعب المصري في توفير حياة لائقة وكريمة، وتعتبر أول استراتيجية يتم صياغتها وفقاً لمنهجية التخطيط الاستراتيجي بعيد المدى والتخطيط بالمشاركة، حيث تم إعدادها بمشاركة مجتمعية واسعة راعت مرئيات المجتمع المدني والقطاع الخاص والوزارات والهيئات الحكومية كما لاقت دعماً ومشاركة فعالة من شركاء التنمية الدوليين الأمر الذي جعلها تتضمن أهدافاً شاملة لكافة مراكز وقطاعات الدولة المصرية.

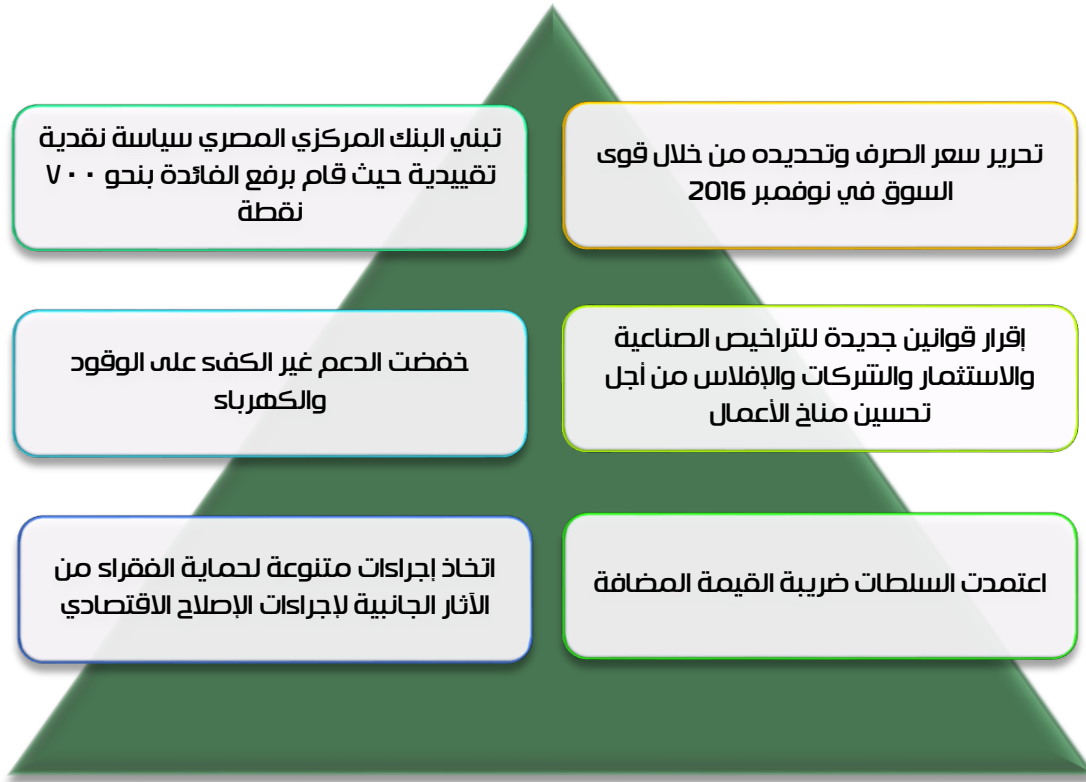
الخطوات والإجراءات

أقر البرلمان المصري برنامج عمل الحكومة للعام المالي ٢٠١٦/٢٠١٧، والذي تضمن الرؤية والبرنامج الاقتصادي للحكومة، ومفاده شروع الحكومة في تطبيق حزمة من الإصلاحات الجريئة والبرامج والمشاريع الداعمة لتلك التوجهات بهدف تحقيق استقرار أوضاع الاقتصاد الكلي، ورفع مستويات التشغيل، وزيادة التنافسية والتنوع، وتحقيق نمو احتوائي مستدام، مع الأخذ في الاعتبار أن يقع عبء الإصلاح على أصحاب الدخول الأعلى مع استمرار دعم الطبقات والفئات الأولى بالرعاية.

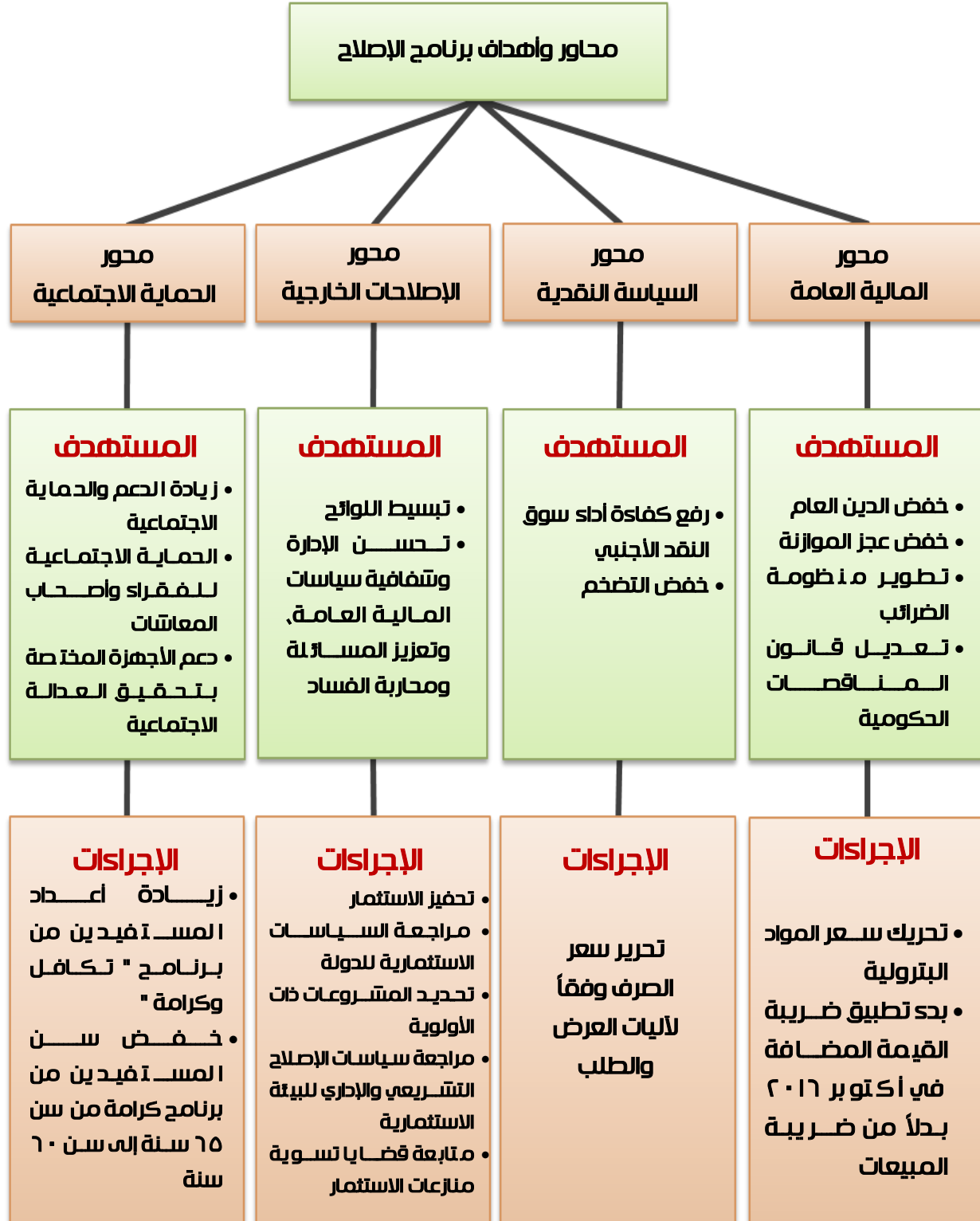
و توصلت الحكومة إلى إيجاد بدائل متعددة لتوفير التمويل اللازم لتنفيذ البرنامج ومن أهمها التوصل لاتفاق مع صندوق النقد الدولي في نوفمبر ٢٠١٦، بما يتيح للحكومة المصرية الحصول على ما يقرب من ٤٢٢% من حصتها في الصندوق أي حوالي ١٢ مليار دولار على مدار ثلاث سنوات بواقع ٤ مليار دولار سنوياً.

يقع نوع القرض المتاح لمصر تحت نطاق ما يسمى بـ " تسهيل الصندوق الممدد Extended Fund Facility " والذي يهدف إلى توفير احتياطي مالي للدول الأعضاء لمعالجة اختلالات ميزان المدفوعات والمستكبات الهيكلية طويلة الأمد، وبموجب هذا التسهيل تصرف الشرائح على أساس نصف سنوي بالتوازي مع استكمال الأهداف المتفق عليها.

إنتهجت الحكومة حزمة من الإجراءات اللازمة لتنفيذ البرنامج نذكر منها



محاور وأهداف برنامج الإصلاح الاقتصادي



نتائج ومؤشرات تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي

حقق برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي وضعته الحكومة المصرية بالفعل نتائج مبهترة ، فقد كان رد الفعل إيجابيا من جانب المستثمرين الأجانب وغير المقيمين؛ ففي الستة أشهر الأولى من ٢٠١٧ كان صافي التدفقات الواحدة من استثمارات الحافظة أعلى بنحو ١٥,٥ مليار دولار أمريكي مما كان عليه في نفس الفترة من السنة السابقة، كما زادت التحويلات الخاصة من العاملين في الخارج.

تحسنت إيرادات السياحة نتيجة تعاف قطاع السياحة، كما توجد دلائل تعاف قوي في قطاع الصناعات غير البترولية - وهو مساهم أساسي في خلق فرص العمل.

ارتفع التصنيف الائتماني لمصر حيث رفعت وكالة "موديز" العالمية للتصنيف الائتماني نظرتها المستقبلية للنظام المصرفي المصري من مستقر إلى إيجابي، مؤكدة أن النمو الاقتصادي ساهم في دعم القطاع الائتماني، وزيادة ربحية البنوك وتوليد رأس المال الداخلي.

ضبط الدين الحكومي العام فمن المتوقع أن يبدأ الدين الحكومي العام في الانخفاض النسبي التدريجي، وصولا إلى ٨٧% من الناتج المحلي الإجمالي

بناء احتياطي نقدي آمن، حيث كان من النتائج المباشرة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي؛ ارتفاع الاحتياطي النقدي لدى البنك المركزي، إلى مستوى قياسي غير مسبوق، متجاوزا الـ ٤٤,١ مليار دولار مع نهاية مايو ٢٠١٨، بالمقارنة بنحو ٣١,١ مليار دولار في أبريل ٢٠١٧.

تحسن ترتيب مصر في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الذي يصدره البنك الدولي والذي رصد قيام مصر بإصلاحات لتحسين مناخ الاستثمار وتبسيط الإجراءات في خمسة مجالات هي: تأسيس الشركات، والحصول على الائتمان، وحماية صفار المستثمرين، وسداد الضرائب، وتسوية حالات الإعسار (الخروج من السوق) ، بهدف المساعدة في خلق الوظائف، واجتذاب الاستثمار، وزيادة تنافسية الاقتصاد، وحققت مصر أعلى ارتفاع في ترتيبها في مؤشر الحصول على الائتمان لتسجل المركز ٦٠ بدلاً من المركز ٩٠ في تقرير العام الماضي بتحسين قدره ٣٠ مركزا، وتحسن ترتيب مصر بمؤشر تسوية حالات الإعسار بمقدار ١٤ مركزا، لتحل المركز ١٠١ بدلا من ١١٥، وتقدمت مصر في مؤشر حماية صفار المستثمرين، حيث ارتفع ترتيبها بمقدار ٩ مراكز لتصل للمركز ٧٢ بدلا من ٨١ في تقرير العام الماضي، وارتفع ترتيب مصر في مؤشر سداد الضرائب إلى المرتبة ١٥٩ مقارنة بالمركز ١٦٧ بتقرير العام الماضي، بزيادة مقدارها ٨ مراكز، كما تحسن مركز مصر في مؤشر التجارة عبر الحدود بمقدار مركز واحد ليصل إلى ١٧٠ بعد أن كان ١٧١ بتقرير العام الماضي.

مصر في عيون المؤسسات الدولية

١ - صندوق النقد الدولي

في تقرير صندوق النقد الدولي " أفاق الاقتصاد الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وآسيا الوسطى " أشار التقرير أن مصر تواصل إبهار العام جراء النتائج الإيجابية التي يحققها الاقتصاد المصري، بالرغم من أزمة الاسواق الناشئة والأوضاع الاقتصادية العالمية، وهو ما يؤكد عليه البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

كما أكد أن النمو القوي للاقتصاد المصري حتى الآن يمثل القوة المحركة وراء ارتفاع النمو الكلي في الدول المستوردة للنفط بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا متوقعا أن يسجل الاقتصاد المصري نموا بواقع ٥,٣% خلال العام الحالي على أن يرتفع إلى ٥,٥% في ٢٠١٩، صعودا من ٤,٢% في ٢٠١٧.

وتوقع الصندوق في التقرير أن تسجل متوسط معدلات التضخم السنوي ١٣,٩% في ٢٠١٨ و ١٢,٦% في ٢٠١٩، هبوطا من ٢٩,٥% في ٢٠١٧.

كما شملت التوقعات أن يصل عجز الحساب الجاري لنحو ٢,٦% كنسبة داخل إجمالي الناتج المحلي مقابل عجز بلغ ٦,٣% خلال العام الماضي، ويستمر في التراجع ليبلغ ٢,٤% خلال عام ٢٠١٩.

كما يرى موريس أوبستفيلد، مدير إدارة البحوث في صندوق النقد الدولي أن نتائج الإصلاح في مصر جيدة، وخاصة فيما يتعلق بخص البطالة وارتفاع نسبة النمو، علاوة على بدء السيطرة على العجز والدين العام وإن مصر بحاجة إلى المزيد من الإصلاح المؤسسي بجانب السيطرة على سعر الصرف والفائدة بشكل مناسب، مضيفا أن النمو العالمي، ما يزال ثابتا عند معدل العام الماضي البالغ ٣,٧% خلال الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩، متجاوزا معدلات النمو التي تحققت في أي من السنوات بين ٢٠١٢ و ٢٠١٦.

٢- البنك الدولي

في تقرير صادر عن البنك الدولي بشأن تطورات الاقتصاد المصري أشار إلى أنه من المتوقع أن تتحسن ظروف النشاط الاقتصادي، وأن تنخفض الإختلالات بمعدل كبير و من المتوقع أن يرتفع معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى ٥,٨% في عام ٢٠٢٠، كذلك من المتوقع أن يكون السبب الرئيسي في النمو هو مرونة الإستهلاك الخاص و الإستثمار الخاص، بالإضافة إلى توقع تحسن تدريجي في الصادرات (خاصة قطاعي السياحة و الغاز)، و تمتنياً مع الصورة الكلية لمرونة الإستهلاك الخاص، فمن المتوقع أن يتراجع معدل الفقر على أساس ٣,٢ دولار للفرد يوميا (وفق معادلة القوة الشرائية لعام ٢٠١١) بنسبة بسيطة من ١٥,٦٣% في عام ٢٠١٧ إلى ١٥,٢١% في عام ٢٠١٩.

صندوق النقد الدولي (س و ج) حول تداعيات تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي لمصر

لماذا لا تزال الأسعار بهذا الارتفاع رغم انخفاض التضخم وما هي توصيات الصندوق للسيطرة على الآثار التضخمية لزيادة الأسعار مؤخرا؟

ارتفاع التضخم عقب إطلاق برنامج الإصلاح كان أمرا متوقعا، فهو انعكاس لآثار الزيادات في أسعار الكهرباء والوقود، وضربة القيمة المضافة، وتأثير انخفاض سعر الصرف، غير أن التضخم بدأ يسير في اتجاه الانخفاض بعد الذروة التي بلغها في الصيف الماضي. وانخفاض التضخم يعني أن الأسعار تتزايد بوتيرة أبطأ، ومن المتوقع أن تؤدي زيادة أسعار الوقود والكهرباء مؤخرا، والتي يعزى جانب منها إلى ارتفاع أسعار النفط العالمية، إلى أثر مؤقت على التضخم.

كيف ترون القرارات الأخيرة التي أصدرها البنك المركزي بإلغاء القيود على السحب والإيداع بالدولار الأمريكي وفرض رسوم على الاستثمار في أدوات الدين - أية تحويل أموال المستثمرين الأجانب؟ هل سيؤثر هذا على سوق النقد الأجنبي؟ الإجراءات التي اتخذها البنك المركزي مؤخرا تتسق مع استعادة أوضاع السوق العادية والقضاء على نقص العملات الأجنبية منذ نوفمبر ٢٠١٦. ومن شأن هذه الإجراءات أن تقدم صما أكبر لزيادة العمق والسيولة في سوق النقد الأجنبي. وفي هذا السياق، تتحدد أسعار العملات الأجنبية تبعا لقوى السوق.

كيف يقيم الصندوق خطوة رفع أسعار الوقود؟ هل يوجد أمام الحكومة بدائل أخرى لتأجيل هذه الخطوة؟ يتسق رفع أسعار الوقود مؤخرا مع برنامج الإصلاح الذي وضعته السلطات بهدف تخفيض عجز الموازنة وإلغاء دعم الوقود مع نهاية البرنامج في ٢٠١٩. وقد كان دعم الوقود يتشكل في السابق نسبة مهمة من الإنفاق في الموازنة العامة، وساهم في زيادة العجز والديون، ومزاومة الإنفاق على التعليم والصحة.

كيف يؤثر إصلاح دعم الوقود على الاقتصاد المصري؟ وهل يمكن لمصر أن تتجنب المفاقم الاجتماعية؟ يمثل إصلاح دعم الوقود جزءا من برنامج الإصلاح الذي وضعته السلطات لاستعادة الاستقرار الاقتصادي الكلي وتبشيع الوصول إلى معدلات نمو أعلى. وقد بدأ النمو يتعافى بالفعل مسجلا ٥,٣% على مدار أرباع العام الثلاثة الأولى من ٢٠١٧/٢٠١٨ ومن المتوقع أن يصل إلى ٦% على المدى المتوسط. كذلك بدأت البطالة تتراجع، حيث انخفضت إلى ١٠,٦% وهو أدنى مستوياتها منذ عام ٢٠١١.

ما الإجراءات التي يتضمنها البرنامج لتخفيض البطالة، وخاصة بين الشباب والنساء؟ تتخذ الحكومة المصرية إجراءات لزيادة فرص العمل للشباب وتبشيع المرأة على العمل، ومنها برامج التدريب المتخصصة للشباب وبرامج المساعدة في البحث عن عمل. ولمساعدة المرأة على الانضمام للقوى العاملة، تضمنت موازنة ٢٠١٧/٢٠١٨ مخصصات قدره ٢٥٠ مليون جنيه مصري لزيادة دور الدخانة العامة، وتمت زيادة هذا المخصص إلى ٥٠٠ مليون جنيه مصري في موازنة ٢٠١٧/٢٠١٨ ثم ٦٠٠ مليون جنيه مصري في ٢٠١٨/٢٠١٩. وتخطط الحكومة لتنفيذ نظام الميزانية المراعية لنوع الجنس اعتبارا من ٢٠١٨/٢٠١٩.

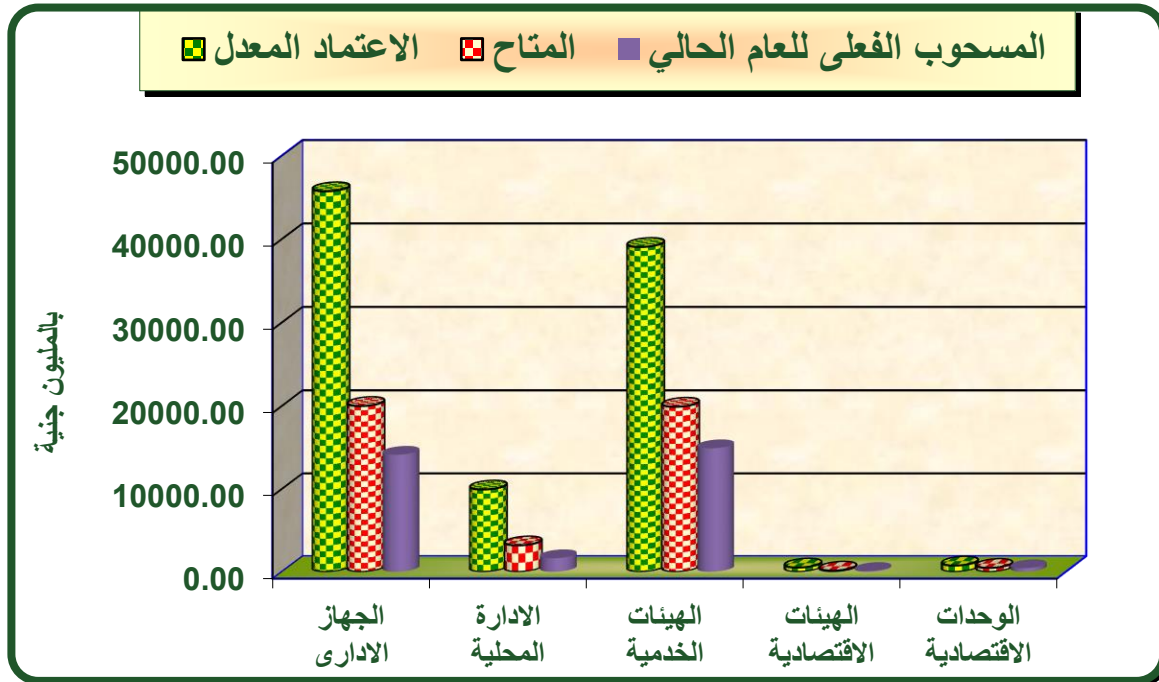
الآن يكون فرض الصندوق إضافة إلى دين مصر القائم وسببا في تفاقم المشكلة؟ عادة ما تستعين البلدان بالصندوق طلبا للتمويل عندما تواجه مصاعب اقتصادية. وفي الوقت الذي طلبت فيه مصر الدخول في برنامج مع الصندوق، كانت تكاليف اقتراضها من الأسواق الدولية أعلى بكثير مقارنة بسعر فائدة سنوي قدره حوالي ٧,٢% فقط على قرض الصندوق. وبالإضافة إلى ذلك، كان برنامج الصندوق بمثابة حافز لتقديم الدعم من شركاء آخرين دوليين وثنائيين. وقد ضمنت الإصلاحات الاقتصادية المدرجة في البرنامج الذي يدعمه الصندوق بحيث تستعيد الثقة في الاقتصاد المصري وتبشيع نموه.

ما سبب الأهمية الكبيرة للإصلاحات الهيكلية في مصر؟ تتميز مصر بنسبة كبيرة ومتزايدة من السكان الشباب وهناك عدد كبير من المصريين ينضمون إلى سوق العمل سنويا. وقد تحقق تقدم ملحوظ في استعادة الاستقرار الاقتصادي الكلي وزيادة الثقة في الاقتصاد، لكن خلق فرص العمل اللازمة يتطلب نمو أسرع وزيادة مساهمة القطاع الخاص في النمو وخلق الوظائف. ولذلك، فإن الإصلاحات الهيكلية استهدفت تحسين مناخ الأعمال وزيادة فرص الحصول على الأراضي والتمويل وتعزيز المنافسة وتحسين المسائل والتنافسية في المؤسسات المملوكة للدولة والحد من الفساد. وستؤدي إزالة القيود التي كانت تشكل عبا يعوق زيادة الاستثمارات وخلق فرص العمل إلى مساعدة مصر على تحقيق نمو أسرع وتحسين مستويات معيشة السكان.

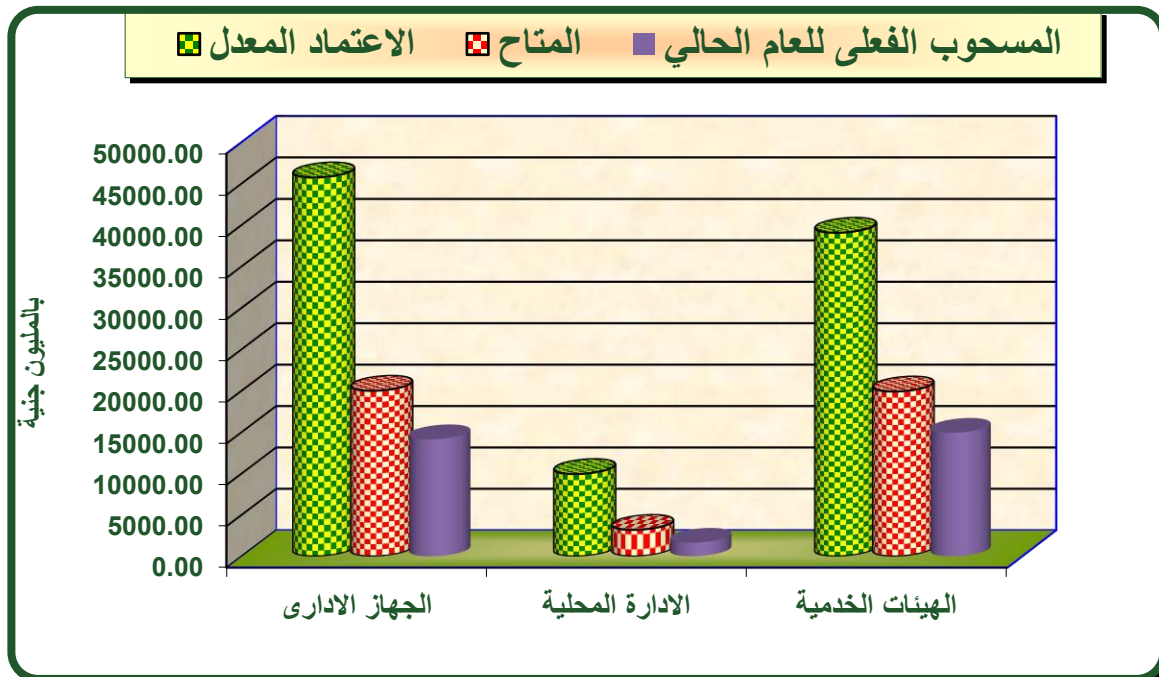
أهم ملامح تمويل الخطة



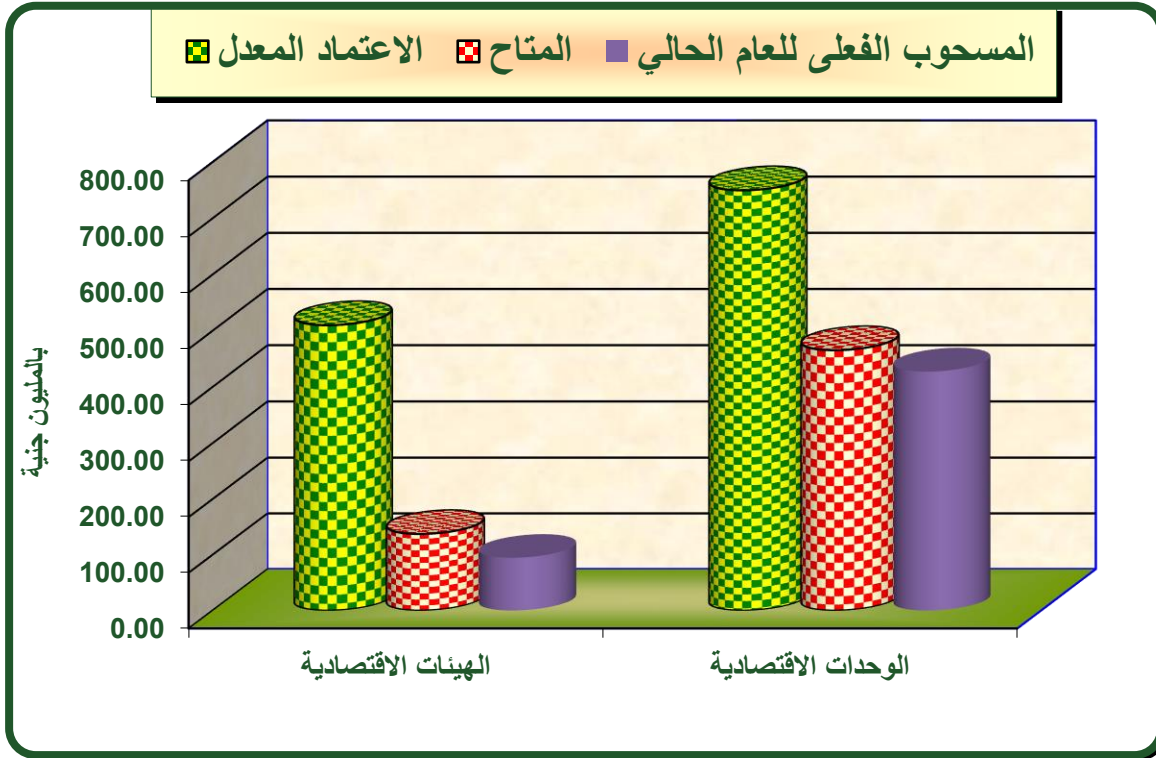
أولاً: الاعتماد المعدل والمتاح والمسحوب الفعلي من قروض البنك والخزانة العامة خلال الفترة من ٢٠١٨/٧/١ حتى ٢٠١٨/١١/٣٠



ثانياً: الاعتماد المعدل والمتاح والمسحوب الفعلي من الخزانة العامة خلال الفترة من ٢٠١٨/٧/١ حتى ٢٠١٨/١١/٣٠



ثالثا: الاعتماد المعدل والمتاح والمسحوب الفعلي للهيئات والوحدات الاقتصادية خلال الفترة من ٢٠١٨/٧/١ حتى ٢٠١٨/١١/٣٠



لمحة موجزة عن مساهمات البنك

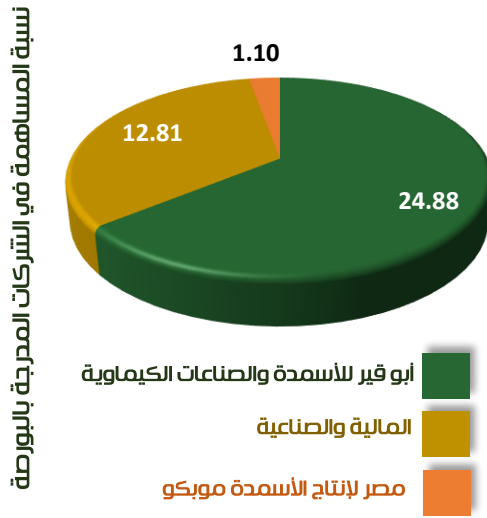


بلغ إجمالي عدد الشركات التي يساهم فيها البنك ٩٨ شركة بقيمة إجمالية بلغت نحو ٢٥,٤ مليار جنيه في ٣٠ / ٩ / ٢٠١٨ وتتنوع أسهمات البنك في العديد من الأنشطة الاقتصادية والصناعات المختلفة حيث تتوزع مساهمات البنك على عدد ١٣ قطاع (نشاط) يحتوي كل قطاع على عدد من الشركات المدرجة بالبورصة وفيما يلي عرض لأهم الشركات المدرجة بالبورصة ضمن قطاعي الأسمدة والتعدين ومواد البناء

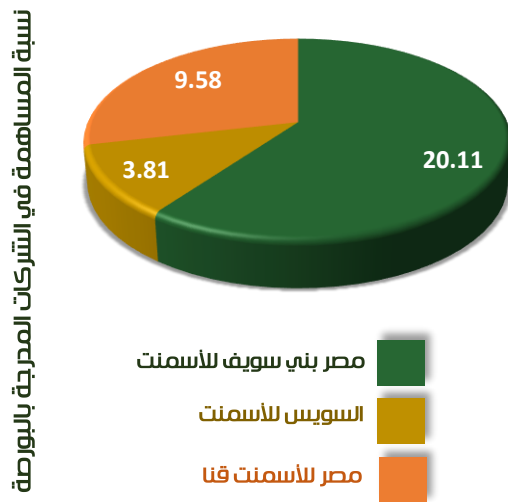
أولاً: توزيع الشركات المدرجة بالبورصة طبقاً لقطاعي الأسمدة والتعدين ومواد البناء

قطاع الأسمدة والتعدين

يتكون قطاع الأسمدة والتعدين من إحدى عشر شركة منها ثلاث شركات مدرجة بالبورصة وهي كما يلي:
١- أبو قير للأسمدة والصناعات الكيماوية
٢- المالية والصناعية
٣- مصر لإنتاج الأسمدة موبكو

قطاع مواد البناء

يتكون قطاع مواد البناء من أربع شركات منها ثلاث شركات مدرجة بالبورصة وهي كما يلي:
١- مصر بني سويف للأسمنت
٢- السويس للأسمنت
٣- مصر للأسمنت قنا



ثانيا: عرض لاهم المؤشرات المالية المعلنة بالبورصة وفقا للربع الثالث من السنة المالية

المؤشرات المالية					الشركة
مضاعف الربحية	ربحية السهم	اجمالي الديون لحقوق الملكية %	العائد على الاصول %	العائد على حقوق الملكية %	
16.31	2.39	2.92	34.05	78.13	ابو قير للأسمدة*
5.17	2.59	76.62	8.47	17.95	المالية والصناعية المصرية
0	0	0	0	0	مصر لانتاج الأسمدة موبكو**
7.25	1.96	1.72	3.47	6.64	السويس للإسمنت
3.87	1.18	0	3.49	4.47	مصر بني سويف للإسمنت
9.19	0.1	73.41	0.17	0.55	مصر للإسمنت قنا

**شركات لا توجد لها بيانات عن الربع الثالث

*شركات لا تبدأ سنتها المالية اول يناير.



بنك الاستثمار القومي

National Investment Bank

تنمية مصر رسالتنا

للحصول على جميع مطبوعاتنا يرجى الاتصال

بالإدارة المركزية للدعم الفني للاستثمار

فريق البحث

Investment.support@nib.gov.eg

تصدر هذه النشرة دورياً عن قطاع الاستثمار والموارد بنك الاستثمار القومي باللغة العربية لتوزيعها بالمجان داخل جمهورية مصر العربية على المهتمين بمتابعة التطورات الاقتصادية في البلاد. وتتحرى الإدارة المركزية للدعم الفني للاستثمار غاية الدقة في عرض المعلومات والأرقام التي تحتويها النشرة ولا يعتبر البنك مسؤولاً عن التفسيرات أو الآراء الواردة بها، ويسمح بنشر مقتطفات منها بشرط ذكر المصدر.